مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

للسنة
الثالثة والأربعين

عدد أبريل 2025

Vol. 43, No.2; Apr. 2025

CELEBRATION 43 YEARS ANNIVERSARY

www.sams.edu.eg/crdc

رئيس التحرير
أ. د. أحمد دسوقي محمد إسماعيل
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صالح هاشم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

مجلة البحوث الإدارية

الصادرة عن:

مركز الاستشارات والبحوث والتطوير - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

رئيس مجلس ادارة المجلة

أ. د. محمد صالح هاشم

رئيس التحرير

أ.د. أحمد دسوقي محمد إسماعيل

مدير التحرير

د. حسن رشاد صابر

المحرر التنفيذي

أ. نادر مكي

سكرتير التحرير

أ. أحمد جابر

قياس الأثار الناتجه عن تطبيق نموذج الخسائر الأئتمانيه المتوقعه (ECL) الواردة بالمعيار(IFRS9) علي إداره المخاطر والربحية في البنوك

دراسة تطبيقية

Measurement of the Effects Resulting from the Application of the Expected Credit Loss (ECL) Model under IFRS 9 on Risk Management and Earning in Banks - Applied Study

غاده أحمد نبيل إبراهيم
استاذ مساعد بكلية الإدارة والاقتصاد
جامعه مصر للعلوم والتكنولوجيا

الملخص:

يهدف البحث الي دراسة أثرتطبيق نموذج الخسائر الائتمانيه المتوقعه الوارد بمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) على إداره المخاطر والربحية بالبنوك التجارية مع التركيز علي انعكاساته على ثلاثة محاور رئيسية هي: الربحية، كفاية رأس المال، والقدره علي التنبؤ بالمخاطر، وتحليل التحديات التقنية والبيانات التي تواجه البنوك في تنفيذ نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك متطلبات النمذجة، وتوفير البيانات، والقدرات التحليلية، وتأثير ذلك على فعالية إدارة المخاطر.

وقد اعتمد البحث علي المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الجمع بين التحليل النظري لاهم الدراسات المتعلقه بمتغيرات موضوع البحث وكذلك اجراء دراسه تطبيقيه علي عينة مكونة من عدد من البنوك التجارية المصرية المدرجة والغير مدرجة بالبورصة المصرية، وذلك وفقًا لتوافر البيانات المالية المنشورة ومدى التزام هذه البنوك بتطبيق معيار IFRS9، وتحليل القوائم والتقارير المالية المنشورة لها خلال فترة زمنية محددة (2014–2023)، وهي الفترة التي تم خلالها تطبيق معيار IFRS9 فعليًا، مع التركيز على التغيرات في مؤشرات المخاطر والربحية قبل وبعد التطبيق.

وقد أظهرت نتائج الدراسه ان لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) أثرًا إيجابيًا معنويًا على كفاية رأس المال للبنوك، مما يعزز الاستقرار المالي ويُسهم في تقليل المخاطر الائتمانية من خلال التحليل الاستباقي. في المقابل، لم يتم ملاحظة تأثير معنوي على مخاطر الأصول بعد التطبيق كما أظهر النموذج أثرًا سلبيًا معنويًا على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أدى الاعتراف المبكر بالخسائر المحتملة إلى تقليل الأرباح في المدى القصير. كما لم يظهر تأثير معنوي على معدل العائد على الأصول كمؤشر للربحية.

وتمثل الدراسه مساهمه في الأدب المحاسبي من خلال تحديد الأثار الناتجه عن تطبيق نموذج الخسائر الأئتمانيه المتوقعه حيث يعد تطبيق هذا النموذج تحولًا جذريًا حيث يفرض على المؤسسات المالية تطبيق نهج استباقي في قياس الخسائر، يعكس التغيرات الاقتصادية المتوقعة ويعزز مبدأ الحيطة والحذر. ويُعد هذا التحول بمثابة إعادة تعريف لطبيعة الاعتراف بالخسائر، حيث لم يعد يتطلب حدوث خسارة فعلية، بل يكفي التنبؤ باحتمالية وقوعها، مما يستلزم تطوير نماذج كمية متقدمة وتحسين كفاءة البيانات والنظم المحاسبية.

الكلمات الأفتتاحيه:

المعيار الدولي للتقاير الماليه رقم 9 – الخسائر الأئتمانيه المتوقعه – إدارة المخاطر الائتمانية – رأس المال التنظيمى – التدهور الائتمانى – مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة – المخصصات الائتمانية

Abstaract:

The research aims to study the impact of applying the Expected Credit Loss (ECL) model under International Financial Reporting Standard (IFRS 9) on risk management and profitability in commercial banks, focusing on its effects on three main areas: profitability, capital adequacy, and the ability to predict risks. The study also analyzes the technical challenges and data issues that banks face when implementing the expected credit loss model, including modeling requirements, data availability, analytical capabilities, and the impact on the effectiveness of risk management.

The research adopts a descriptive and analytical approach by combining theoretical analysis of the most important studies related to the variables of the research topic and conducting an applied study on a sample of listed and unlisted Egyptian commercial banks on the Egyptian Stock Exchange. This is based on the availability of published financial data and the extent to which these banks comply with the application of IFRS 9. The financial statements and reports published by these banks during a specified period (2014-2023) are analyzed, which is the period during which IFRS 9 was practically applied, with a focus on the changes in risk and profitability indicators before and after the application.

The study results showed that the application of the Expected Credit Loss (ECL) model has a significant positive effect on capital adequacy in banks, enhancing financial stability and helping reduce credit risks through proactive analysis. On the other hand, no significant effect was observed on asset risks after the application. The model also showed a significant negative effect on the return on equity, where early recognition of potential losses led to a reduction in short-term profits. Additionally, no significant effect was found on the return on assets as a profitability indicator.

This study contributes to accounting literature by identifying the impacts of applying the Expected Credit Loss model. The application of this model represents a fundamental shift, as it requires financial institutions to adopt a proactive approach in measuring losses, reflecting expected economic changes, and reinforcing the principle of prudence. This shift redefines the nature of loss recognition, as it no longer requires the actual occurrence of a loss but only the prediction of its probability, necessitating the development of advanced quantitative models and improving the efficiency of accounting data and systems.

Keywords:

International Financial Reporting Standard No. 9 - Expected Credit Loss - Credit Risk Management - Regulatory Capital - impairment - Stages of Expected Credit Losses-- Credit Provisions.

مصطلحات الدراسة

م	المصطلح	باللغة الإنجليزية	التعريف
1	المعيار الدولى للتقارير المالية رقم9	IFRS9	معيار محاسبي دولي يُنظم كيفية قياس الأدوات المالية، ويشمل نماذج تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييم الأصول المالية.
2	الخسائر الائتمانية المتوقعة	ECL	القيمة التقديرية للخسائر المحتملة على الأصول المالية التي قد تتكبدها المؤسسة خلال فترة زمنية مستقبلية بناءً على توقعات الظروف الاقتصادية والائتمانية.
3	إدارة المخاطر الائتمانية	Credit Risk Management	العمليات والاستراتيجيات التي تستخدمها البنوك لتحديد وقياس ومراقبة وتقليل المخاطر المرتبطة بعدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية.
4	رأس المال التنظيمى	Regulatory Capital	الحد الأدنى لرأس المال الذي تطلبه الجهات التنظيمية من البنوك لتغطية المخاطر المالية وضمان الاستقرار المالي.
6	التدهور الائتمانى	Impairment	حالة حدوث تدهور ملحوظ في الجدارة الائتمانية للأصل المالي، مما يستدعي تصنيفه إلى مراحل وفق IFRS9.
7	مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة	Stages of Credit Losses	التصنيف التفصيلي للأصول المالية إلى ثلاث مراحل (1، 2، 3) بناءً على درجة التدهور الائتماني، ويحدد طريقة حساب الخسائر المتوقعة التي تقدمها المؤسسة، مما يمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة.
8	المخصصات الائتمانية	Credit Provisions	المبالغ التي تحتجزها البنوك لتغطية الخسائر المتوقعة من الأصول المالية ذات المخاطر.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1/1 مقدمة البحث

أفرزت الأزمة المالية العالمية تداعيات سلبية كان لها اثر واضح علي بيئه الأعمال بصوره عامه وعلي معايير المحاسبه بصورة خاصة، ومن أهمها الخسائر التي حدثت في بعض المؤسسات المالية والمصرفيه، وقد طالب المستثمرين والهيئات التنظيمية والسلطات الرقابية من واضعي المعايير العمل على تطوير أسس تلك المعايير، لذلك فقد أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في يوليو 2014 النسخة النهائية من المعيار الدولي للتقارير الماليه (IFRS 9) ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليحل محل المعيار الدولي رقم 39 بشأن الأدوات المالية، وقد تم العمل به فعلا أعتبارا من يناير 2018 على المستوي الدولي.

ويعتبر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) معيارا يربط المعالجة المحاسبية بإنشطة إدارة المخاطر، كما يعمل بشكل رئيسي على قياس الأصول والألتزامات المالية وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية متمثلة في: تصنيف وقياس الأصول، وقياس الخسائر الائتمانيه المتوقعة، ومحاسبة التحوط وذلك بهدف الوصول الي مستوي الأمان المطلوب، وإلي أعلي مستوي من الملاءة المالية للبنوك، ومواجهه المخاطر المحتملة من خلال أستحداث نموذج جديد لتكوين مخصصات خسائر القروض، حيث يقوم هذا النموذج على أساس قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

وتعتبر إدارة المخاطر من الركائز الجوهرية لاستدامة واستقرار البنوك في ظل بيئات اقتصادية معقدة ومتقلبة. ومع ظهور الأزمات المالية المتكررة، برزت الحاجة إلى اعتماد نماذج تقييم أكثر دقة وواقعية للمخاطر، لا تقتصر على الخسائر المتحققة فحسب، بل تتنبأ بالخسائر المستقبلية المحتملة، ويعتبر معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS 9) نقلة نوعية في المعالجة المحاسبية للمخاطر الائتمانية، من خلال اعتماد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة(Expected Credit Losses – ECL)

.

ويُلزم معيار IFRS9 البنوك بتقييم قيمة الأصول المالية على أساس تقديرات الخسائر المستقبلية المحتملة، مما يعزز مبادئ الحيطة والحذر في التقارير المالية، وهذا التحول يتطلب من إدارات المخاطر تحديث سياساتها وأساليبها لتشمل تحليلات كمية ونوعية متقدمة، تدمج بيانات تاريخية وحالية ومستقبلية، مع مراعاة ظروف السوق والبيئة الاقتصادية.

ورغم العديد من الأثار الأيجابية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) ومعالجته للأنتقادات السابقة التي وجهة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39، إلا أن تطبيق المعيار

(IFRS 9) سوف يكون له تأثيرات متعدده على منشآت الأعمال بصورة عامة وعلى قطاع البنوك على وجه الخصوص وتحاول هذه الدراسة توضيح تلك الأثار على إدارة المخاطر والربحية في البنوك.

2/1 مشكلة البحث

يتوقع أن تواجه البنوك في سعيها نحو تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) العديد من التحديات تتمثل في ضرورة تعزيز التنسيق بين الوحدات المتخصصه "إدارات المخاطر والائتمان وتكنولوجيا المعلومات"، وضرورة تحقيق التكامل والتوافق بين البيانات المالية والمخاطر، بالإضافة إلي تحديات جمع وحفظ البيانات التاريخية الضرورية لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة، كما تبرز تحديات البنية التحتية من خلال أنظماتها ومنهجيات وأدلة العمل وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية، وهو الأمر الذي يتطلب رفع قدرات العاملين ومهاراتهم ومواكبتهم لمستجدات العمل المصرفي على المستوى الدولي، وكذلك تدعيم دور إدارات البحوث للوقوف على السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية، تمهيدا لإعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة قبل حدوثها، مما سيكون له أثر على قياس مخاطر الائتمان.

أن تطبيق المعيار الدولى (IFRS9) قد يؤدي إلي قيام بعض البنوك بتكوين قدر أكبر من المخصصات، والذي قد يؤدي إلي التأثير على الأرباح وبالتبعيه التأثير على رأس المال النظامي، مما يؤدي بدوره إلي ضعف قدرة البنوك على الأقراض، وهذا الأثر سوف يختلف من بنك إلي أخر، وسينعكس ذلك على البنوك المركزية لتصبح أكثر تشددا في توجيه البنوك نحو تكوين المخصصات العامة، وذلك نظرا لان القواعد الأحترازية تقضي بالربط بين راس المال الرقابي والمخصصات، خاصة وأن بعض المخصصات (مثل المخصصات العامة) لها بعض سمات أمتصاص خسائر رأس المال ويمكن بشروط وحدود معينه أدراجها في رأس المال (Mari, 2013; Christian and Emil,2016).

وفي ضوء أن المعيار (IFRS 9) يسعي نحو بناء نموذج جديد لحساب المخصصات المحاسبية، فإن الأمر يتطلب مراجعة المعالجة الرقابية للمخصصات بما يتوافق مع المعيار الجديد، وهذا يتطلب من البنوك المركزية الإبقاء على مستويات رأس المال عند مستواها الحالي، وذلك إلي أن تتضح نتائج المعالجة النهائية للمخصصات، ومن التحديات الأخري الأضافية في تطبيق المعيار عدم وضوح الأطر التنظيمية والقانونية والضرائبية بحيث يصعب تحديد الأطار الكامل للمشروع، أما بالنسبة للشئون الداخلية المرتبطة بالتطبيق فتبرز مشكلة تطوير الأنظمة المعلوماتية والمطابقات التي تمثل عناصر تحديات جديده للبنوك.

وبناء علي ماتقدم وفي ضوء التحول نحو تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (IFRS 9) الذي يعتمد على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة(ECL) ، وما يترتب على ذلك من آثار محاسبية وتنظيمية وتشغيلية على البنوك التجارية، يمكن صياغه مشكله البحث في التساؤلات الآتيه:

ما أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي IFRS 9 على مؤشرات المخاطر والربحية في البنوك التجارية ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بأبعاد الدراسة المختلفة:

1. **هل توجد فروق معنوية في مؤشرات المخاطر والربحية بين الفترات السابقة واللاحقة لتطبيق معيار IFRS 9في البنوك التجارية المصرية؟**
2. **هل تختلف مؤشرات المخاطر والربحية بين البنوك التجارية وفقًا لمتغير القيد في البورصة؟**
3. **هل تختلف مؤشرات المخاطر والربحية بين البنوك التجارية اباختلاف نمط الملكية (حكومية / خاصة)؟**
4. **ما مدى تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشر كفاية رأس المال في البنوك التجارية ؟**
5. **ما مدى تأثير تطبيق النموذج المحاسبي الجديد على مؤشرات الربحية (مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)؟**
6. **هل يؤدي تطبيق معيار IFRS 9 إلى تغيّر في مستوى المخاطر الائتمانية كما تعكسها مؤشرات أداء البنوك؟**

3/1 أهداف البحث

يركز البحث على تحقيق هدف رئيسي وهو دراسة قياس أثرتطبيق نموذج الخسائر الآئتمانيه المتوقعه الوارد بمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) على إداره المخاطر والربحية بالبنوك التجارية، ويأتي تبعاً لذلك مجموعة أهداف مكملة لهذا الهدف أهمها:

- **تحليل الفروق في مؤشرات المخاطر والربحية في البنوك التجارية المصرية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 9**، بهدف الوقوف على مدى تأثير النموذج الجديد للمخصصات على المخاطر والربحيه.
- **دراسة الفروق في مؤشرات الأداء (المخاطر والربحية) بين البنوك التجارية وفقًا لمتغير القيد في البورصة**، للتمييز بين سلوكيات البنوك المدرجة وغير المدرجة في تطبيق المعايير الدولية.

- **تحليل أثر نوع ملكية البنك (حكومي، خاص) على استجابة البنوك لمتطلبات معيار IFRS 9** ، ومدى تأثير ذلك على المخطر الأئتمانيه والربحيه.
- تقيم قياس اثر تطبيق نموذج خسائر الأئتمان المتوقعه على مؤشرات كفاية رأس المال في البنوك. وذلك لتقييم مدى تأثر القوة الرأسمالية للبنوك بالمخصصات الإضافية الناتجة عن التطبيق.
- دراسة علاقة تطبيق نموذج خسائر الأئتمان المتوقعه على مؤشرات الربحية في البنوك
- دراسة انعكاسات تطبيق نموذج خسائر الأئتمان المتوقعه على القدره علي التنبؤ بالمخاطر التي تهدد البنوك وأدارتها.
- تعزيز آليات إدارة المخاطر الائتمانية، وتحسين جاهزية البنوك لتطبيق معايير IFRS 9، مع التركيز على تطوير الكفاءات، وتحسين نظم المعلومات المالية، وتعزيز التكامل بين الإدارات ذات الصلة من خلال **تحليل مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية والمالية في البنوك التجارية**، وتقييم جاهزيتها في دعم متطلبات البيانات التاريخية والتحليلية اللازمة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL).مع إبراز أهمية تطوير الكفاءات البشرية.
- تحليل التحديات التقنية والبيانات التي تواجه البنوك في تنفيذ نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك متطلبات النمذجة، وتوفر البيانات، والقدرات التحليلية، وتأثير ذلك على فعالية إدارة المخاطرمن خلال تقييم مدى توافر وجودة البيانات التاريخية اللازمة للنمذجة,.دراسة كفاءة النماذج المستخدمة في تقدير الخسائر المستقبلية,تحليل جاهزية البنية التحتية التقنية والقدرات التحليلية لدى البنوك .وقياس أثر هذه التحديات على فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية.

4/1 أهمية البحث

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أكثر الموضوعات حداثة في مجال المحاسبة وإدارة المخاطر المصرفية، وهو نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، والذي يمثل تحولًا جوهريًا عن منهج الخسائر الفعلية التقليدي.

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في:

- إسهام الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية والمصرفية العربية حول تطبيقات IFRS 9 في البيئات الناشئة، مثل مصر، والتي لا تزال قيد التطوير من حيث البنية الرقابية والمصرفية.

- تقديم تحليل علمي معمق يربط بين تطبيق النموذج المحاسبي الجديد وأثره على إدارة المخاطر بأنواعها في البنوك التجارية، مما يعزز من الفهم النظري للعلاقة بين التقارير المالية وجودة القرارات المصرفية.
- دعم الباحثين والدارسين في المجال بتوفير مرجعية علمية محدثة تساعدهم في بناء دراسات مستقبلية تقيم فعالية تطبيق المعيار IFRS 9 وأثره على الاستقرار المالي.

وتتمثل الأهمية العملية للدراسة في النتائج والتوصيات التي قد تسهم في:

- مساعدة البنوك التجارية المصرية على تقييم مدى فاعلية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تحسين قدرة البنك على التنبؤ بالمخاطر المحتملة، مما يعزز من جودة قرارات إدارة المخاطر.
- دعم صناع القرار في القطاع المصرفي والرقابي (مثل البنك المركزي المصري) في تحسين السياسات الرقابية وتطوير أدوات تقييم المخاطر استنادًا إلى مؤشرات أكثر واقعية ومرونة.
- تعزيز كفاءة نظم الإفصاح والشفافية في البنوك من خلال إبراز أثر تطبيق معيار IFRS 9 على جودة التقارير المالية ومدى توافقها مع متطلبات الاستدامة المالية.
- تزويد إدارات المخاطر في البنوك بأدوات تقييم أكثر دقة للخسائر المتوقعة، ما يساعد في تحسين سياسات التسعير الائتماني والاحتياطات المالية، وبالتالي تقليل الخسائر الفعلية على المدى الطويل.

5/1 فروض الدراسة

تم تقسيم فروض الدراسة إلى الفروض التاليه:

الفرض الأول:لا توجد فروق معنوية فى مؤشرات المخاطر والربحية قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الفرض الثاني:لا توجد فروق معنوية بين البنوك التجارية المصرية فى مؤشرات المخاطر والربحية ترجع لمتغير القيد فى البورصة.

الفرض الثالث:لا توجد فروق معنوية بين البنوك التجارية فى مؤشرات المخاطر والربحية ترجع لمتغير ملكية البنك.

الفرض االرابع:لا يوجد أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشر كفاية رأس المال.

الفرض الخامس :لا يوجد أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الربحية.

الفرض السادس :لا يوجد أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشر المخاطر.

6/1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التطبيقي التحليلي الذي يجمع بين الجانبين النظري والعملي، حيث تهدف إلى قياس وتحليل الآثار الناتجة عن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، وفقًا لمتطلبات معيار IFRS 9، على إدارة المخاطر والربحية في البنوك التجارية المصرية.

وقد تم اتباع الخطوات التالية لتحقيق أهداف الدراسة:

- **الإطار النظري:** تم عرض الدراسات السابقة ذات الصلة، بالإضافة إلى استعراض الخلفية النظرية المتعلقة بمعيار IFRS 9، وخاصة مكوناته المرتبطة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، إلى جانب تناول مفاهيم إدارة المخاطر المصرفية، مع التركيز على المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة.
- **المنهج الكمي:** تم استخدام المنهج الكمي من خلال تحليل القوائم والتقارير المالية المنشورة لعدد من البنوك التجارية المصرية خلال فترة زمنية محددة (2014–2023)، وهي الفترة التي تم خلالها تطبيق معيار IFRS 9 فعليًا، مع التركيز على التغيرات في مؤشرات المخاطر والربحية قبل وبعد التطبيق.
- أداة الدراسة: تم الاعتماد على تحليل القوائم المالية وملاحظات الإفصاح المالي المرتبطة بالخسائر الائتمانية، ومؤشرات إدارة المخاطر والربحية في البنوك، بالإضافة إلى استخدام النسب المالية.
- **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة مكونة من عدد من البنوك التجارية المصرية المدرجة والغير مدرجة بالبورصة المصرية والبالغ عددها (38) بنكا (مثل البنك التجاري الدولي، بنك قطر الأهلي، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية وغيرها)، وذلك وفقًا لتوافر البيانات المالية المنشورة ومدى التزام هذه البنوك بتطبيق معيار IFRS 9.
- **أساليب التحليل:** تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة مثل التحليل المقارن (Before & After IFRS9)، وكذلك التحليل باستخدام برامج مثل STATA لاختبار الفرضيات وقياس العلاقة بين تطبيق المعيار IFRS9 ومدى تحسن أو تدهور مؤشرات إدارة المخاطر والربحية.
- **حدود الدراسة:** تقتصر هذه الدراسة على البنوك التجارية المصرية فقط، خلال الفترة قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS 9 (بدءًا من عام 2014) حتى نهاية عام 2023، ولا تشمل البنوك المتخصصة أو غير التجارية.

7/1 خطة الدراسة

المبحث الأول :الاطار العام للدراسة

المبحث الثاني : الدراسات السابقه ذات الصله

المبحث الثالث : الأطار العام لمعيار التقارير الماليه الدوليه IFRS 9
المبحث الرابع : الأثار الناتجه عن تطبيق نموذج الخسائر الأئتمانيه المتوقعه
المبحث الخامس:الدراسه التطبيقيه والنتائج والتوصيات

المبحث الثانى: الدراسات السابقة ذات الصلة

يتناول هذا المبحث مجموعه من الدراسات العربيه والأجنبيه ذات الصله بتطبيق نموذج الخسائر الأئتمانيه المتوقعة الوارد بالمعيار الدولي IFRS 9 لتوفير الحمايه من الخسائر المحتمله:

تناولت **دراسة (2024) Enirico** رد فعل المستثمرين تجاه نموذج الخسائر الأئتمانيه المتوقعة الذي يتضمنه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 باستخدام عينة من البنوك الأوروبية، وقد توصلت الدراسه الى وجود رد فعل إيجابي في السوق تجاه أحداث اعتماد نموذج الخسائر المتوقعة، فنجد أن المستثمرين يرون أن الفوائد المحتملة للنموذج تكون أكثر وضوحاً في البنوك الأكبر حجماً، والبنوك ذات الربحية المنخفضة والمخاطر النظامية العالية،وكذلك في البنوك التي تلقت دعماً مالياً عاماً وتلك التي تتمتع بعوائد موجبة الانحراف.

وهدفت دراسة **Morshed (2024)** إلي اختبار تأثير تطبيق المعيار IFRS9 علي الأداء المالي وممارسات أداره مخاطر الأئتمان بالتطبيق على عينة من 19 بنكًا أردنيًا من 2012 إلى 2022، وقد توصلت الدراسة أن تبني معيار IFRS9 أدى إلى زيادة ملموسة في مخصصات المخاطر، مما ساهم في تحسين مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول وحقوق الملكية، كما أشارت إلى أن التحسن يعود إلى دقة التقييم المالي وشفافية المخاطر التي يوفرها المعيار، بالرغم من التحديات الفنية والمالية المرتبطة بالتطبيق.

تناولت **دراسة (2024) Ricapito** قياس تأثير تطبيق نموذج الخسائر الأئتمانيه المتوقعه علي الأداء المالي بالتطبيق علي البنوك الأوربيه التي شملت 78 بنكًا أوروبيًا للفترة 2014–2021، وتوصلت الدراسه الي أن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة نتج عنه زيادة في تقلبات رأس المال المتاح، وتضخم نسبي في نسب كفاية رأس المال. وأرجعت الدراسة ذلك إلى تحسن دقة تقييم المخاطر الائتمانية مما دفع البنوك إلى احتياطات رأسمالية أكبر تعكس طبيعة المخاطر الفعلية.

هدفت **دراسة الفاضلي وواعد (2023)** الي قياس أثر المخاطر الماليه علي الأداء المالي للبنوك التجاريه قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 بالتطبيق على 38 بنكًا تجاريًا عبر خمس دول خلال الفترة 2007–2021، وقد أظهرت نتائجها تأثيرًا معنويًا إيجابيًا لمعايير كفاية رأس المال، تنويع الأصول، والنمو الائتماني على الأداء المالي، إلا أنه اتضح عدم وجود تأثير معنوي كبير للمعيار IFRS9 على مؤشرات الاستدامة المالية، مما يثير تساؤلات حول فعالية المعايير في بعض البيئات المصرفية.

هدفت **دراسة عبد الله ويوسف (2023)** الي دراسه التغير في نسبه كفايه رأس المال نتيجه تطبيق نموذج الخسائر الأئتمانيه المتوقعة، وبعد تحليل نسب رأس المال توصلت الدراسه الي وجود فروق معنوية في نسب كفاية رأس المال ومكوناته قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنوك التركية المدرجة، حيث أن الزيادة في المخصصات المحاسبية جاءت استجابة لارتفاع متطلبات الرقابة المالية.

هدفت **دراسة عثمان (2023)** الي قياس اثر تطبيق نموذج الخسائر الأئتمانيه المتوقعه الوارد بالمعيار رقم 9 علي الملاءه الماليه للبنوك الأردنيه، وقد أظهرت نتائج الدراسه أن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أثر إيجابيًا على نسب رأس المال الكلي، كفاية رأس المال، والتكافؤ التشغيلي في البنوك الأردنية للفترة 2013–2022، مع تأثير سلبي ملحوظ على نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الأموال، مما يعكس التحديات التي تواجهها البنوك في التوفيق بين متطلبات الامتثال وتنمية رأس المال.

هدفت **دراسه عبد الهادى (2022)** إلى تحليل أثر تطبيق معيار IFRS9 الخاص بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الأداء المالي الرئيسية للبنوك، مثل كفاية رأس المال، جودة الأصول الائتمانية، الربحية، والسيولة. وذلك من خلال دراسة الفترة بين 2017 و2021 على عينة تضم 17 بنكًا مالي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق المعيار أدّى إلى تحسن معنوي في مؤشرات الأداء المالي للبنوك، حيث اتضح ارتفاع في مؤشرات الربحية بعد التطبيق، كما تبين وجود تأثير معنوي لنموذج الخسائر المتوقعة على كفاية رأس المال وجودة الأصول الائتمانية، مما يعكس تأثير النموذج على إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك. بالإضافة إلى ذلك، توجد علاقة معنوية قوية بين الاعتراف بالخسائر المتوقعة ومؤشرات السيولة وكفاية رأس المال، مما يؤكد دور معيار IFRS9 في تعزيز متانة القطاع المصرفي وتحسين قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المالية.

هدفت **دراسة عبدالهادي (2022)** إلى تقييم تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمعيار IFRS9 على الحد من القروض المتعثرة وتعزيز الاستقرار المالي في البنوك، وذلك بعد أن ساهم تأخر الاعتراف بالخسائر وفقًا لمعيار IAS39 في تفاقم أزمة 2008، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار عينة من 17 بنكًا مدرجًا في البورصة المصرية (باستثناء بنك القاهرة)، بالإضافة إلى بنوك أخرى توفرت بياناتها المالية وقد أظهرت نتائج تحليل عينة من البنوك المصرية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كفاية المخصصات بعد تطبيق IFRS9، إضافة إلى تحسن مؤشرات الاستقرار المالي، باستثناء مؤشر الربحية.

استهدفت **دراسة Müller and Becker (2022)** استكشاف التأثيرات التي يتركها تطبيق IFRS 9 على كفاية رأس المال لدى البنوك، وقد اعتمدت منهجية الدراسة على استخدم منهج تحليل البيانات

المالية عبر مجموعة من البنوك الأوروبية في ألكانيا وفرنسا، مع التركيز على تحليل معايير كفاية رأس المال خلال الفترة الزمنية من 2019 إلى 2021، وقد أظهرت الدراسة أن تطبيق IFRS 9 ساهم في تحسين قياسات المخاطر الائتمانية، ولكنه أثقل على رأس المال الاحتياطي للبنوك، مما جعلها تضطر إلى زيادة رأس المال لتلبية معايير كفاية رأس المال.

تناولت **دراسة Ahmed and Kassem (2021)** تأثير تطبيق IFRS 9 على إدارة المخاطر الائتمانية في الأسواق المالية الناشئة، وقد اعتمدت منهجية الدراسة على استخدام منهج دراسة حالة على مجموعة من البنوك في أفريقيا والشرق الأوسط، مثل مصر، نيجيريا، الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الزمنية من عام 2017 إلى عام 2020، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن تطبيق IFRS 9 أدى إلى تحسين إدارة المخاطر الائتمانية في بعض الأسواق الناشئة، لكنه شكل تحديات كبيرة للبنوك التي تعاني من ضعف في البيانات الائتمانية.

تناولت **دراسة Lee and Tan (2021)** تأثير تطبيق IFRS 9 على ربحية البنوك في أسواق آسيا الناشئة، وقد اعتمدت منهجية الدراسة على التحليل الإحصائي لمتغيرات الأداء المالي للبنوك الآسيوية الكبرى قبل وبعد تطبيق IFRS 9 وخاصة فى اليابان وكوريا الجنوبية خلال الفترة الزمنية من عام 2018 إلى عام 2021، ومن أهم النتائج: التى توصلت إليها الدراسة أن تطبيق المعيار IFRS 9 أدى إلى انخفاض في ربحية البنوك بسبب زيادة مخصصات الخسائر الائتمانية، ولكن كانت التأثيرات متفاوتة حسب حجم البنك ودرجة تعرضه للمخاطر.

أهتمت **دراسة منصور (2021)** بدراسة اثر نموذج الخسائر المتوقعة على الاعتراف بخسائر القروض باستخدام البيانات المستخلصة من التقارير المالية الفصلية لعينة من البنوك المصرية من عام 2018 إلى 2019، وقد كشفت النتائج عن وجود تأثير إيجابي كبير لتطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاعتراف بخسائر القروض، كما تظهر النتائج تأثيرًا إيجابيًا لاستقلال مجلس الإدارة على العلاقة بين نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة والاعتراف بخسائر القروض، في حين انه لا يوجد تأثير لكل من حجم مجلس الإدارة والملكية المؤسسية وجودة المراجعة.

هدفت **دراسة شاهين والبغدادي (2020)** إلى دراسه كيفيه تحسين طرق القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية، بما يتماشى مع متطلبات بازل3 ومعيار التقارير المالية الدولية رقم9 "الأدوات المالية – الاعتراف والقياس". كما سعت إلى تحليل وتقييم مدى فهم واستيعاب البنوك التجارية المصرية للمبادئ الرقابية والضوابط المحاسبية المرتبطة بتقييم وقياس مخاطر الائتمان وفقًا للمعايير الدولية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك تمتلك إدراكًا مقبولًا لمتطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك للتوجيهات الرقابية الخاصة بقياس هذه الخسائر. كما كشفت الدراسة عن

زيادة البنوك لمخصصات خسائر الائتمان خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق، بهدف تكوين احتياطي لمواجهة المخاطر، تماشيًا مع متطلبات معيار IFRS9 "الأدوات المالية – الاعتراف والقياس.

هدفت **دراسة Mojca (2020)** إلى تناول المحاسبة عن الأدوات المالية وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، مع التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: الأول يتعلق بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة وتأثيره على قائمة الأرباح والخسائر، والثاني يتناول احتمالية التخلف عن السداد وأثرها على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، أما المحور الثالث فيركز على القروض المتعثرة وانعكاساتها على متطلبات رأس المال. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأدلة المتوفرة لا تتيح تعميم الحكم بشأن ما إذا كان تطبيق IFRS9 قد أدى بالفعل إلى تحسين منهج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، خاصة وأن تطبيق المعيار بدأ في 1 يناير 2018، في حين أن شركات التأمين قد تؤجل تطبيقه إلى حين تنفيذ IFRS17 المتعلق بعقود التأمين. كما خلصت الدراسة إلى أن نموذج خسائر الائتمان يتطلب الاعتراف المبكر بالخسائر، ما يستدعي من البنوك الاحتفاظ برأسمال احتياطي إضافي خلال الفترات الاقتصادية المستقرة، تحسبًا لأي تراجع محتمل في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

هدفت **دراسة Smith, Johnson (2020)** إلى تحليل التأثيرات الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS9 على مخصصات الخسائر الائتمانية، ومقارنة التأثيرات بين البنوك الأوروبية والبنوك الأمريكية، وقد اعتمدت منهجية الدراسة على استخدام منهج تحليل البيانات الكمية من خلال تحليل التقارير المالية لبنوك مختارة في أوروبا والولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية: 2017–2020، وقد أظهرت الدراسة أن البنوك الأوروبية تأثرت بشكل أكبر بتطبيق IFRS 9 مقارنة بالبنوك الأمريكية، حيث واجهت زيادة كبيرة في المخصصات الائتمانية نتيجة لتوسيع نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.

هدفت **دراسة Zoltan (2016)** إلى بيان اثر تطبيق نموذج خسائر الأئتمان علي القواعد الرقابيه والأثار المترتبه علي الأستقرار المالي في دول الأتحاد الأوربي، وقد توصلت الدراسه إلى ان الأعتراف المبكر للخسائر الأئتمانيه سوف يخفض من تراكم الخسائر ويؤدي الي الحد من المبالغه في تقدير رأس المال التنظيمي، وبالتالي المساعدة فى حدوث الأستقرار المالي، كما اوضحت الدراسه ان الاعتماد علي تقديرات علي نقطه محدده لمدخلات النموذج مثل احتمال التخلف عن السداد وتحقق الخساره سيؤدي الي زياده تقلب رأس المال التنظيمي لبعض البنوك، بالإضافه الي ذلك يوفر نموذج خسائر الأئتمان المتوقعه الفرصه للتقدير الأداري، والذي قد يؤدي الي مخاطر وجود تحيز احترازي في محاسبه خسائر القروض والتي قد تؤثر علي شفافيه ونزاهة القوائم المالية.

تحليل وتقيم الدراسات السابقه

تشير الدراسات السابقة إلى تحول جوهري في الإدارة المحاسبية للمخاطر الائتمانية بعد اعتماد المعيار IFRS 9 ونموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، وهو ما أثر بشكل مباشر على ممارسات إدارة المخاطر والاستقرار المالي في القطاع المصرفي. هذا التحول يمكن تحليله من عدة أبعاد محاسبية أساسية:

- أن تطبيق نموذج ECL يعزز مبدأ الحيطة والحذر من خلال الاعتراف المبكر بالخسائر المحتملة، مما يقلل من التأخير في الاعتراف بالمخاطر المالية ويزيد من شفافية البيانات المالية، كما أن الاعتراف المبكر يحد من المبالغة في احتساب رأس المال التنظيمي، مما يدعم الاستقرار المالي ويقلل من التقلبات الناتجة عن الأحداث غير المتوقعة.
- أن تطبيق IFRS 9 أدى إلى زيادة مخصصات خسائر الائتمان، مما أثر على مكونات رأس المال التنظيمي، وهذا التطور يمثل تحديًا في الموازنة بين متطلبات الامتثال الرقابي والهدف المحاسبي من تقديم صورة عادلة للوضع المالي، ويتطلب من البنوك تحسين نماذجها الداخلية لتقليل التحيز والضبابية.
- كما ان التغير في توقيت الاعتراف بالخسائر أثر على مؤشرات الربحية للبنوك، حيث يُلاحظ ضغطًا على صافي الأرباح في الفترات الأولى للتطبيق، وهو ما يتطلب استراتيجيات مالية وإدارية للتعامل مع هذه التغيرات دون الإضرار بالاستدامة المالية.

كما نري الباحثه من خلال تحليل الدراسات السابقه أن نجاح تطبيق نموذج ECL يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفعالية التنسيق بين وحدات المحاسبة وإدارة المخاطروهذا يوضح أهمية بناء نظم متكاملة للبيانات والتحليل المحاسبي لضمان التقدير الدقيق للخسائر المتوقعة وامتثال البنك للمعايير الدولية.وقد تواجهه البنوك التحديات المتعلقة بجمع البيانات، تطوير النماذج الإحصائية، وصعوبة توقع المؤشرات الاقتصادية المستقبلية، وهي عوامل قد تؤثر على جودة تقدير الخسائر المتوقعة، مما يستدعي تحديثات مستمرة في النظم والمهارات الفنية.

المبحث الثالث: الإطار العام لمعيار التقارير المالية الدولية IFRS9

تمهيد:

استجابه لتلبيه مطالب البعض باجراء التعديلات علي المعايير القائمه لضمان جوده اعداد التقارير الماليه بهدف زياده منافع المستثمرين ورفع كفاءه الأسواق الماليه مع الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف المستفيده من المنشات المختلفة، واستنادا علي الجهود التي بذلت من قبل مجلس المعاير الأمريكي

(FASB) اهتم مجلس معايير المحاسبه الامريكيه باصدار المعايير المحاسبيه التي تناولت المشتقات الماليه كادوات تحوط تتفق مع المبادىء المحاسبيه المقبوله ال GAAB علي سبيل المثال المعيار 105و 107 والذي تم تعديلهم بالمعيار 119 الإفصاح عن الأدوات الماليه المشتقه والقيمه العادله للادوات الماليه الذي تطلب مزيد من الأفصاح عن الأنشطه خارج الميزانيه وفرق بين غرض للتحوط او لاغراض اخري (FASB, 2016) (FASB, 2015).

كما اهتم مجلس معايير المحاسبه الدوليه باصدار العديد من المعايير المحاسبيه الدوليه التي تناولت التحوط المحاسبي في العديد من البنود، و قد حل المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) محل معيار المحاسبة الدولي (IASB 39)، حيث قسمت لجنه معايير المحاسبه الدوليه المشروع الي ثلاث مراحل هي تصنيف وقياس الاصول والخصوم الماليه وانخفاض قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومحاسبة التحوط العامة. **وفيما يلي الأطار العام لمعيار التقارير الماليه الدولي IFRS9:**

1/3عناصر معيار التقارير الماليه الدولي (9)

المرحله الأولي: التصنيف والقياس

يحدد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 قواعد التصنيف والقياس للموجودات المالية، حيث تصنف الاصول الماليه الي ثلاثه تصنيفات وهي: الأصول الماليه المقاسه بالتكلفه المطفأه (Amortized Cost) وتشمل الأصول الماليه المحتفظ بها حتي تاريخ الأستحقاق لتحصيل التدفقات النقديه مثل القروض والأستثمارات في السندات، ويتم قياس هذه الأصول بالتكلفه المطفأه باستخدام طريقه معدل الفائده الفعلي. وفي إحدى تصنيفات القياس التالية وهي الأصول الماليه المقاسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL)، وتشمل الأصول الماليه التي تحتفظ للتداول، ويتم قياس هذه الأصول بالقيمه العادلة، مع الأعتراف بالتغيرات في القيمه العادله في الربح او الخسارة، ويوضح المعيار التصنيف الثالث للاصول الماليه المقاسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر(FVTOCI)، وتشمل الأصول الماليه التي تحتفظ بها لتحصيل التدفات النقديه التعاقديه وبيع الأصول المالية، ويتم قياس هذه الأصول بالقيمه العادله مع ألأعتراف بالتغيرات في القيمه العادله في الدخل الشامل الأخر (IFRS Foundation, 2022).

ويتم التصنيف على أساس أهداف نموذج أعمال المنشاه لإدارة ألاصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات الماليه، ويعد نموذج اعمال المنشأه في المعيار الدولي للتقارير الماليه IFRS9 مفهوم هام يتعلق بكيفيه أداره المنشأه للأصول المالية، ويتم أستخدام هذا النموذج لتحديد كيفيه تصنيف وقياس الأصول المالية، فعلي سبيل المثال بنك يحتفظ بقروض فيكون نموذج الأعمال في هذه الحاله هو

تحصيل التدفقات النقديه التعاقدية، ويتم قياس القروض بالتكلفه المطفأة، وعلي العكس اذا كان هناك شركه أستثمار تحتفظ بالأسهم فيكون نموذج الأعمال هو بيع الأصول الماليه لتحقيق أرباح ويتم قياس الأسهم بالقيمه العادله من خلال الربح او الخسارة (IFRS Foundation, 2022).

ولم تتغير متطلبات إلغاء الأعتراف بشكل عام عن معيار المحاسبة الدولي 39، حيث يحتفظ المعيار بمعظم متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 للخصوم المالية باستثناء تلك المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، حيث أن الجزء من تغير القيمة العادلة المنسوب إلى مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشاه يتم تسجيله في الدخل الشامل الآخر، وقد اعتمدت المجموعة في وقت مبكر هذا الشرط اعتبارًا من 1 يناير 2017 ، ولم يتم تضمين تأثيره في هذه الوثيقة (IFRS Foundation, 2022).

كما يحدد التصنيف كيفية الاحتساب للأصول والالتزامات المالية في البيانات المالية، وعلى وجه الخصوص، كيف يتم قياسها بصفة مستمرة. ويقدم المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 9 نهجاً منطقياً لتصنيف الموجودات المالية، التي تقودها خصائص التدفقات النقدية ونموذج الأعمال المتبع للأحتفاظ بالأصل. وهذا النهج المرتكز على المبدأ Principle-Based Approach سيحل محل النهج الحالي المرتكز على القواعد Rules-Based والتي تعتبر بشكل عام أكثر تعقيداً وأصعب في التطبيق.

المرحله الثانية: انخفاض القيمة

خلال الأزمة المالية في عام 2008، وما صاحبها من الاعتراف المتأخر لخسائر الائتمان فيما يتصل بالقروض (وغيرها من الأدوات المالية) تم أعتبار ذلك على أنه نقطة ضعف في المعايير المحاسبية آنذاك. وبناء عليه، فقد أدخل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية كجزء من المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نموذجا جديدا لإثبات الخسائر المتوقعة من انخفاض القيمة اطلق عليه نموذج (Three – bucket impairment model)، ويعد نموذجا واحدا ينطبق علي جميع الأدوات الماليه بدلا من نموذج الخسائر المحققه بالمعيار المحاسبي الدولي 39 والمصري 31 "اضمحلال قيمه الأصول" (Barnaby et al.,2016)، والذي يتطلب الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بشكل أسرع. وعلى وجه التحديد، تتطلب المعيار الدولي للتقارير الماليه 9 من كيانات الأعمال تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الوهلة الأولى للاعتراف بالأدوات المالية ويجب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى العمر الافتراضي لها وبصورة أسرع. وأعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية بالفعل عن نيته لإنشاء مجموعة موارد انتقالية لدعم أصحاب المصلحة خلال عملية الانتقال إلى المتطلبات الجديدة لانخفاض قيمة الأدوات المالية.

يستبدل المعيار الدولي للأعداد التقارير المالية رقم 9 نموذج انخفاض لقيمة الخسائر حين التحقق منها في معيار المحاسبه الدولي رقم 39 بنموذج "خسارة الائتمان المتوقعة". وينطبق النموذج المعدل على الموجودات المالية بما في ذلك ذمم التأجير التمويلي ، المسجلة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وكذلك التزامات القروض والضمانات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. كما يتطلب نموذج خسارة الأئتمان المتوقعة وضع مخصص عند الأعتراف المبدئي بألاصل يعكس مستوى الخسائر المتوقعة بعد مراعاة الأحداث الاقتصادية المستقبلية المتوقعة، ويتأثر مبلغ المخصص بالتغيرات في توقعات الخسارة نتيجة للتغيرات في مخاطر الائتمان المرتبطة بها.

(IFRS Foundation, 2022) وهناك العديد من المصادر التي تشير الي احتمال حدوث خسائر انخفاض القيمه في الاصول الثابته والتي تتمثل في: انخفاض القيمه السوقيه اكثر مما هو متوقع، حدوث تغيرات عكسيه في بيئه المشروع، كما يؤثر أرتفاع سعر الفائده في السوق او معدلات العائد علي الأستثمار علي سعر الخصم المستخدم في حساب قيمه الأصل المستعمل، مما يخفض قيمه الأصل القابل للاسترداد. وهناك بعض المصادر الداخليه التي تشير الي احتمال حدوث خسائر انخفاض القيمه في الأصول الثابته مثل توافر الأدله عن عدم صلاحيه الأصل للاستخدام اوتلفه، أو تغيرات تؤدي الي نتائج سلبيه، أو انخفاض في قدره اداء الأصل الأقتصادي.

المؤشرات التي تشير الي احتمال حدوث خساره انخفاض القيمه (IFRS Foundation, 2022):

أ-القيمه القابله للاسترداد:

يتم تقدير القيمه القابله للاسترداد لكل اصل من الأصول عن طريق صافي القيمه البيعيه للاصل او القيمه قيد الأستعمال ايهما اكبر وتعرف القيمه قيد الأستعمال بالقيمه الحاليه للتدفقات النقديه المتوقع الحصول عليها من المنافع المستقبليه المقدره نتيجه الأستعمال المستمر للاصل مضافا اليها القيمه الحاليه للقيمه المتبقيه للاصل في نهايه عمره الأنتاجي وايضا الأعتراف بالخسائر الناتجه عن انخفاض القيمه المرحله عن قيمته القابله للاسترداد و لقد شارك المعيار الدولي رقم (36) ومعيار المحاسبه الأمريكي رقم (121) ورقم (144) بتقديم بعض التوجيهات لمثل هذه الأمور ويشيرالمعيار الدولي رقم (36) انه في حاله صعوبه تقدير المبلغ القابل للاسترداداًصل مفرد فيجب علي الوحده الأقتصاديه تحديد المبلغ القابل للاسترداد لوحده توليد النقد التي ينتمي اليها الأصل .

ب-التقرير عن اخفاض قيمه الشهره المرتبطه بالأصول الثابته:

تعد الشهره من الأصول الغير ملموسه التي لا يمكن التصرف فيها بالبيع او المبادله بشكل منفصل عن الوحده الأقتصاديه وتتمثل قيمه الشهره في الفرق بين القيمه المدفوعه في شراء الأصول داخل الوحده

الأقتصاديه وصافي القيمه العادله للاصول وفي حاله انخفاض القيمه العادله للاصل عن تكلفه شراء الأصل تكون الشهره سالبه

ج-الأعتراف بخساره الأنخفاض وقياسها:

وتتمثل خساره انخفاض القيمه في انخفاض القيمه القابله للاسترداد عن القيمه الدفتريه، وفي حاله وجود مؤشرات تدل علي ارتفاع القيمه القابله للاسترداد التي سبق الأعتراف بها في هذه الحاله يجب تخفيض او الغاء خساره الأنخفاض ,اي رفع القيمه الصافيه للاصل الي قيمته القابله للاسترداد بشرط الا تزيد عن القيمه المحاسبيه الصافيه للاصل قبل حساب خساره الأنخفاض.

المرحله الثالثه محاسبه التحوط:

1. مفهوم محاسبه التحوط:

نتيجه الأزمات التي تجتاح الأقتصاد العالمي و التي تزامنت مع تزايد اهميه الأسواق الماليه و, وزياده الرغبه في الحصول علي التمويل اللازم ونظرا لما يحيط الأسواق الماليه من المخاطر التي من شانها انهيار اكبر الشركات العالميه ENRON للطاقه ARTHUR ANDRERSON وما صحبهما من تداعيات كبيره علي اقتصاديات الدول التي تتواجد فيها هذه الشركات ومن ثم علي الأقتصاد العالمي وفي غياب محاسبه لاداره وتغطيه المخاطر , دعي ذلك الي اهتمام مجلس معايير المحاسبه الدوليه لسن معايير تشمل علي قواعد وقوانين اكثر صرامه وشفافيه للتحوط المحاسبي مما يخفض من نسبه التلاعب ويزيد من فعاليه القياس و الأفصاح المحاسبي، كما اقترح IASB تعديلات جوهريه لمحاسبه التحوط لجعلها متاحه اكثرللمنشأت غير الماليه وربطها مع اداره المخاطر بينما اتبع FASB منهجا اكثر تركيزا للنظر في امكانيه توسيع قضايا تقيم محاسبه التحوط (IFRS Foundation, 2022).

ويعد التحوط نوعا من الأستراتيجيات الأساسيه في اداره المخاطر ويمثل احد الأدوات المستخدمه في تقليل المخاطر بتعويض التغيرات المستقبليه في القيمه ,او القيمه العادله او التدفقات النقديه من الأصول او الخصوم، وقد يكون البند المطلوب تغطيه مخاطره اما اصل او التزام او عمليه مستقبليه متوقعه (عمر، 2016) وتمثل محاسبه التحوط تحديا لأحد المبادىء الأساسيه لنظريه المحفظه الحديثه والمتمثله في عدم امكانيه تخفيض المخاطر (الحناوي، 2005). وقد عرف التحوط علي انه توفير الحمايه من الخسائر المحتملة، كما تكمن اهميه محاسبه التحوط في مواجهه حالات عدم التاكد من الأحداث المستقبليه وان تتفادي خسائر الأتمان المتوقعه مما يقلل من مخاطر السيوله وعدم الوفاء بسداد الألتزامات كما يعزز من ثقه المساهمين والمودعيين (IFRS Foundation, 2022).

وتعرف الباحثه محاسبه التحوط بانها هي المحاسبه عن تغطيه المخاطر وقد اوضح المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 ان محاسبه التحوط تعمل علي التحكم في معاملأت تغطيه المخاطر من خلأل قواعد لتوجيهه عمليات القياس والأفصاح المحاسبي لها, كما تنظم التوقيت المناسب للأفصاح عن المكاسب والخسائر في قائمه الدخل كما تسعي محاسبه النحوط وتغطيه المخاطر المحتمله الي الوصول الي فعاليه التحوط من خلأل الأنتقال من احتمال تحقق خساره كبيره الي خساره اقل حتي يصل الي الربح.

ولكي تكون المنشأة أو الشركة أو المؤسسة مؤهلة لتطبيق محاسبة التحوط يشترط وجود وثائق محددة ومعاصرة علي ان تكون الوثائق رسميه ومحدده لعلاقه التحوط والهدف من القيام بالتحوط والأستراتيجيات المتبعه وتشمل الوثائق علي تحديد لأداه التحوط المستخدمه وبند التحوط والخطر المتحوط له.

ولكي تكون معامله التحوط مؤهله لتطبيق محاسبه التحوط لابد من تصنيف وتوثيق بنود وادوات التحوط في سجلات المنشأه وانه في حاله عدم تصنيف او توثيق تحوط معين فيتم التوقف عن تطبيق محاسبه التحوط لهذه المعامله كما يشترط عدم تطبيق محاسبه التحوط بأثر رجعي، ويعد التوثيق المحاسبي لمعاملات تغطيه المخاطر من اهم متطلبات تطبيق محاسبه التحوط فعدم وجود وثائق يعني عدم وجود محاسبه تحوط.

2- فعالية التحوط.

يشترط لتطبيق محاسبه التحوط ان تكون معامله التحوط علي درجه عاليه من الفاعليه وان تعمل ادوات التحوط المستخدمه فى التحوط علي تغطيه المخاطر الخاصه بالبنود المتحوط لها بكفاءه وفعاليه خلال فتره المعامله وقد ساهم المعيار IFRS9 بوضع شروط لابد من توافرها لمتطلبات فعاليه التحوط وهى كما يلي:

- دراسه معامله التحوط من خلال تحليل العلاقه بين البند المحوط واداه التحوط و التاكد من تحقيق هدف اداره المخاطر و اثبات وجود علاقه اقتصاديه بينهما
- لا تؤثر مخاطر الأئتمان علي تغيرات القيمه الناتجه من هذه العلاقه الأقتصاديه
- نسبه التحوط من علاقه التحوط هي نفسها تلك الناتجه عن كميه بند التحوط الذي تتحوط له المنشاه وكميه اداه التحوط المستخدمه في الواقع
- تشير فعاليه التحوط الي اي مدي يمكن لأداه التحوط ان تقوم بتعويض التغيرات في القيمه العادله او التدفقات النقديه لبند التحوط و علي العكس فعدم فعاليه التحوط هي مقياس لعدم قدره تعويض تغيرات اداه التحوط للتغيرات ببند التحوط

الشروط الواجب توافرها في عناصر التحوط لتطبيق محاسبه التحوط طبقا للمعيار IFRS9:

تتكون عناصر التحوط طبقا للمعيار IFRS9 من ادوات التحوط وبنود التحوط والتي يجب ان تتوافر فيها عده شروط حتي يمكن تطبيق محاسبه التحوط (IFRS Foundation, 2022):

ادوات التحوط: اشار المعيار الدولي IAS 39 الي ان الأداه الماليه المشتقه فقط هي التي يمكن ان تتاهل للخضوع لمحاسبه التحوط اما غير المشتقه فلا يمكن ان تعتمد كاداه تحوط الا في حاله التحوط ضد مخاطر العملات الأجنبيه بينما ادخل المعيار IFRS 9 تغيرات هامه علي ادوات التحوط حيث انه وضح انه يمكن لغير المشتقات ان تكون اداه تحوط اذا كانت بالقيمه العادله من خلال الربح او الخساره باستثناء الألتزمات الماليه بالقيمه العادله من خلال الربح او الخسارة التي تنتج عن مخاطر الأتمان والمدرجه ضمن بنود الدخل الشامل الأخري كما يسمح IFRS9 لمزيج من المشتقات وغير المشتقات ان تكون اداه للتحوط , يمكن ان تكون هناك اداه تحوط لأكثر من نوع من المخاطر بشرط ان يتم تحديد اداه التحوط ومختلف البنود المغطاه (McCarroll and Khatri,2014).

بنود التحوط: طبقا للمعيار IFRS9 يكون بند التحوط اصلا او التزاما معترف به او التزام غير معترف به وكذلك الصفقات المحتمل حدوثها الي حد كبير او صافي الأستثمارات في معاملات اجنبيه كما يمكن ان يكون هناك مزيج من بنود التحوط تحدد كبند تحوط ويمكن لمخاطر صرف العملات الأجنبيه لبند نقدي لشركت المجموعه ان تتاهل كبند تحوط بالبيانات الماليه الموحده اذا كان يؤدي ذلك للتعرض لمكاسب وخسائر لا يمكن التخلص منها عند الدمج كما يمكن لمخاطر العمله الأجنبيه لتدفقات صفقات شركات المجموعه ان تتاهل كبند تحوط بالبيانات الماليه الموحده بشرط ان تكون الصفقه مقومه بعمله اخري غير الأساسيه للمنشاه وتطبق محاسبه التحوط بين المؤسسات من نفس المجموعه في البيانات الماليه المنفصله لهذه المؤسسه وليست علي البيانات المجمعه باستثناء البيانات الماليه الموحده لشركات الأستثمار.

2/3 الأعتراف والقياس المحاسبي لأنشطه التحوط:

القياس المحاسبي هو ربط وحدات النقد بالأحداث الحاليه والماضيه والمستقبليه التي تمر بها المنشأه وذلك من خلال قواعد محدده وقد اوضحت المعايير المحاسبيه العديد من طرق قياس القيمه العادله والتي تمثلت في اسعار المعامله في السوق النشط والتدفقات النقديه المخصومه والاسعار السوقيه للمشتقات الماليه وكذلك تحديد انواع المخاطر وطرق العلاج وكيفيه التحوط منه (Jeff& Josan,2017) بينما حدد FASB ثلاث طرق لقياس القيمه العادله وهي طريقه السوق وطريقه الدخل التي تقوم علي استخدام النماذج الرياضيه المستحدثه ونموذج لتحويل التدفقات النقديه الي قيمه وحيده مستحدثه ويعتمد الأعتراف المحاسبي بأنشطه التحوط علي ضروره توافر وثائق مستنديه متكامله معتمده من الأداره واثبات

فاعليه التحوط والتأكد ومراقبه الأحداث المحتمله في حاله تحوط التدفقات النقديه (IFRS Foundation, 2022).

وهناك تعارض في حاله المحاسبه عن الأصول والألتزامات بالتكلفه التاريخيه او التكلفه المستنفذه والتي تعبر عن حيازه الأستثمارات التي تتخذ اساسا للتسويه ,والمحاسبه عن الأدوات الماليه المشتقه بالقيمه العادله مما يترتب عليه اختلاف في الأسس المحاسبيه المستخدمه واختلاف البيانات الماليه الناتجه عن التقارير الماليه واجتهدت لجنه معايير المحاسبه الدوليه لعلاج هذا التعارض من خلال المحاسبه عن علاقات التحوط علي الوجهه التالي : (Svetlana&Anna,2016, Kpmg,2011)

أ-محاسبه تحوط القيمه العادله:

تتحقق المحاسبه عن تحوط القيمه العادله من خلال تعديل القيمه الدفتريه للاصول والألتزامات المعرضه للمخاطر المحوط منها مع التغيرات في القيمه العادله للادوات الماليه المشتقه والمستخدمه للتحوط وتستخدم محاسبه تحوط القيمه العادله عندما يكون لدي المنشاه الرغبه في الحد من المخاطر الناشئه عن التغيرات في القيمه العادله الناتجه عن حدوث مخاطر محدده ادت الي تغيرات في القيمه العادله للاصول والألتزامات حيث تسمح محاسبه التحوط بالتقيم بالقيمه العادله للبند المحوط في حدود المخاطر المحوط منها فقط وليس جميع المخاطرويتضح مما سبق ان تحوط القيمه العادله يهدف الي الحمايه من التعرض لتغيرات القيمه العادله لاصل او التزام معترف به وله نتأثير علي نتائج الأعمال ويتم الأعتراف بالخسائر والمكاسب الغير محققه محاسبيا في الدخل الشامل.

ب-محاسبه تحوط التدفقات النقديه:

ويقصد به التحوط من التغيرات في التدفقات النقديه المستقبليه الناتجه عن مخاطر متصله بالسوق مثل مخاطر العمله الناتجه عن عوائد من ميبعات مستقبليه بعمله اجنبيه ويتم تسجيل التغيرات في ادوات التحوط في روؤس الأموال الخاصه الي ان يتم التدفق النقدي للادوات المحوط لها وفي هذه الحاله يكون التحوط فعال اما في حاله اذا كان التحوط غير فعال تسجل التغيرات في ادوات التحوط في الدخل

ج- تحوط صافي الأستثمارات الأجنبيه

تحوط صافي الأستثمارات الأجنبيه هو تحوط لفروق الصرف الأجنبيه الناتجه عن استثمارات المنشاه في مؤسسه اجنبيه وتتم معالجه هذا النوع من التحوط بنفس طريقه تحوط التدفقات النقديه الا ان هناك فرق ضئيل في المعالجه يتعلق اذا كانت اداه التحوط غير مشتقه وفي حاله عدم فعاليه التحوط فانها لا تعالج محاسبيا بشكل منفصل وانما تعالج كليا في رؤوس الاموال الخاصه مثل عقد صرف اجل او مبادله بعمله اجنبيه ويعد صدور المعيار الدولي للتقارير الماليه رقم (7) الأدوات الماليه: الأفصاح

خطوة جاده لتطوير متطلبات الأفصاح عن استراتيجيات التحوط كما ورد في المعيار الدولي رقم (39) والخاص بالأدوات الماليه الأعتراف والقياس.

ومما سبق يتضح للباحثه ان المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يقدم نموذج اعمال المنشاه لاداره الأصول الماليه وهو النموذج الذي شهد تعديلا كبيرا لمحاسبة التحوط، مع تعزيز الإفصاحات بشأن نشاط إدارة المخاطر. ويمثل النموذج الجديد تعديلا هيكليا شاملاً لمحاسبة التحوط، والذي من شأنه تحقيق المواءمة بين المعالجة المحاسبية وأنشطة إدارة المخاطر، مما يتيح لكيانات الأعمال أن تعكس تلك الأنشطة بشكل أفضل في بياناتها المالية مما يساعد المستثمرين علي فهم تأثير انشطه التحوط علي البيانات الماليه و التدفقات النقديه المستقبليه. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجةً لتلك التعديلات، سيتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أفضل حول إدارة المخاطر وتأثير محاسبة التحوط على البيانات المالية.ويشير ذلك النموذج الي الطريقه التي تدير بها البنوك المركزيه اصولها الماليه بهدف توليد التدفقات النقديه وذلك للمحافظه علي القيمه الذمنيه للنقود وتجنب العديد من المخاطر التي من ضمنها مخاطر الأئتمان ومن المعروف سابقاً، أن البنوك العالمية كانت تعد نوعين من المخصصات، النوع الأول لمواجهه حسابات متعثرة بعينها، ويتفاوت حجم المخصصات طبقا لحجم التعثر. اما النوع الثاني، هو المخصصات العامة التي خصصت لمقابله كل الاحتمالات لمجموعة محفظة التمويل. الأمرالذي ادي إلى تفاقم الأزمة المالية عند وقوعها، هو أن البنوك لم تكن مستعده لمقابله التمويلات التي تعثرت لاحقاً لعدم امتلاكها مخصصات في ذلك الوقت ، حيث كانت تعتبر التمويلات كلها جيدة, لذلك اصبح هناك ضرورة لتحديد مخصصات حتى على الديون الجيدة، حيث أن أي تمويل من الممكن أن يتعثر، فا اذا كان التمويل جيداً من الضروري أن يحتسب احتمال عدم السداد أو ما يُسمى «Probability of Default» حتى لو كانت النسبة 0.5% أو 1% وبطبيعة الحال، يدخل تطبيق هذا المعيار تغييراً كبيراً بالنسبة للبنوك خصوصاً، ما يضطرها إلى إحداث تعديلات جوهرية على أنظمتها، حيث تبدأ بأخذ تاريخ تعثّر التمويل سابقاً في الاعتبار، بما يمكنها من بناء فرضيات لاحتساب احتمال التعثر في المستقبل، وفق التوقعات والمتغيرات الاقتصادية والتحوط. وعلى سبيل المثال، تقوم شركات التأمين بوضع حساب مخصّص لبوالص التأمين، علماً أنها ستتعامل مع هذا المخصص بناءً على التغيرات التي تطرأ على الوضع الاقتصادي أيضا، ففي حال انخفاض النمو الاقتصادي، أو حدوث ركود أو كساد اقتصادي، فستضطر إلى زيادة نسبة احتمال عدم التسديد فإذا كانت خصّصت 1% المئة مثلاً، ستضطر إلى زيادتها إلى 5%، ما يساهم في التخفيف من وطأة وقوع صدمة مالية، لكن في الوقت ذاته، ستؤثر هذه التغيرات في حجم الأرباح المحتسبة، إضافة الى كيفية احتساب المخصصات،

فهل تدخل مباشرة في حساب الدخل، أو حساب رأس المال، اعتماداً على كيفية التعامل المحاسبي مع الأصول المنخفضة.(علي,جمال 2022)

المبحث الرابع: الأثار الناتجه عن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

تمهيد:

نتيجه الانتقادات التي وجهت للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) اثر الصعوبات التي واجهت المنشات والجهات المستخدمه للمعلومات المحاسبيه في تطبيقه وذلك عقب الازمه العالميه واستجابه لذلك صدر المعيار الدولي للتقاريير الماليه IFRS9 في يوليو 2014 الذي يشمل علي العديد من التعديلات الكبيره التي سيكون لها العديد من الاثار الايجابيه لمعالجه الانتقادات السابقه لاصداره ولكن يواجهه تطبيق المعيار IFRS9 العديد من المشكلات التي لها تاثيرات متعددة علي قطاع الاعمال بصفه عامه وعلي قطاع البنوك بصفه خاصه وتحاول الباحثه في هذا المبحث توضيح تلك المشكلات وسبل العلاج.

1/4 أهم التعديلات طبقا للمعيار الدولى IFRS 9

وظف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 حساب مخصص الخسائر كأساس تقييمي لقدرة المؤسسة على السداد في المستقبل، وتشكل هذه المعلومات تقييمًا لحجم خسارة معقولة على مدار الوقت، وتسعى إلى مساعدة المستثمرين على التنبؤ برؤية أوضح للمخاطر التي تهدد المؤسسات المالية فيما يخص الخسائر المستقبلية المحتملة التي تترتب على التأخيرات في سداد الديون FINECO Bank. (2018)

من شأن ممارسات هذا المعيار إلزام البنوك لتكون أكثر حذرًا عند منح القروض في ضوء وضع البنوك المالي ومخاطر الائتمان للمقترضين وتقنين القروض المتعثرة في دورة اقتصادية. ويتضمن المعيار بنودًا واضحة حول الوقاية من المخاطر المحاسبية وإدارة المخاطر. وينعكس الأثر الأكبر للمعيار على حالات الاضمحلال (انخفاض قيمة الأصول)، وقد تنظر البنوك في جعل القروض بمدى أقصر مما سبق للسيطرة على المخاطر الائتمانية للقروض (Cayetano &Nihil,2016).

أن المعيار الدولي IFRS9 سيكون له تأثير على مخصصات البنوك والقوائم المالية ويمكن أن يمثل تهديدًا لزخم نمو الاقتصاد الكلي، إذ أن ارتفاع مخصصات البنوك قد يزيد من صعوبة حصول المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة (SMEs) على قروض. وقد صرح رئيس الاتحاد التايلاندي لمهنة المحاسبة (FAP)، بأنه من المتوقع أن ترفع المؤسسات المالية التايلاندية من حجم مخصصاتها بنسبة كبيرة، الأمر الذي قد يؤثر على النتائج التشغيلية ويقف كحجر عثرة في وجه تعافي الاقتصاد. كما أن تأثير الأنتقال للمعيار (IFRS9) علي الأرباح المحتفظ بها سوف يكون كبيرا في حاله ان البند

المحتاط له تم قياسه بأثر رجعي طبقا لمبدأ التكلفه المطفأه وان المشتقات ظلت بالقيمه العادله (IFRS Foundation, 2022).

يتم تطبيق المحاسبه عن التحوط بموجب المعيار (IFRS9) من خلال الدخول في مبادلات اسعار الفائده وقد تم تخفيف القيود الوارده ب (IAS39) علي الأدوات التى يمكن ان تكون ادوات تحوط (Efrag,2018) لذلك وضع IFRS9 منهج يركز علي الأدوات التي تستخدم للتحوط وفي حاله انخفاض القيمه يعتمد علي القياس بالقيمه العادله للاعتراف بقيمه الأنخفاض ويتم الأعتراف بخسائر الأنخفاض بناء علي المقياس الأحتمالي او الأقتصادي (Cayetano and Nihil,2016).

يتعين على المؤسسات تدبير الأوراق المالية لتعكس العمليات والاستراتيجيات التجارية، بهدف تزويد مسئولي الإدارة التنفيذيين بالبيانات المالية الصحيحة لتيسير اتخاذ القرارات الاستثمارية. كما تُطبق طريقة القيمة العادلة لتقييم القيمة الفعلية لمؤسسة ما وتكاليف إهلاك الديون عبر استخدام حسابات سعر الفائدة الفعلي لتعكس تقييم تدفقات النقد عبر عقد مدى الحياة. ويحتمل أن تجد المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة صعوبة أكبر في الحصول على قروض بنكية نظرًا للقيود الجديدة الخاصة بالتعرض للمخاطر الائتمانية. ولذلك يتعين على المنظمات ذات الصلة إيجاد حلول للمشرووعات الصغيرة والمتوسطة للسعي وراء مصادر تمويل أخرى (IFRS Foundation, 2022).

2/4 اثر استخدام نموذج خسائر الأئتمان المتوقعه (ECL) علي قطاع البنوك

يتضح للباحثه مما سبق ان تطبيق المعيار (IFRS9) وما شمله علي متغيرات جديده احدثت اثارا كبيره علي طريقه اثبات خسائر الأئتمان بقائمه المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر، حيث قدم المعيار نموذجا جديدا يقوم علي اساس التوقعات المستقبليه للخسائر مما يعكس ضروره الاعتراف بالخسائر المتوقعه للأئتمان؛ لذلك تحتاج البنوك لتحديث طرق القياس المحاسبي عند تاريخ اعداد التقارير الماليه لتعبر التقارير عن التغيرات التي طرات علي انواع الأئتمان وطرق التمويل ويؤثر النموذج الي حد كبير علي نوعيه وكميه البيانات التي سوف يحتاج اليها لغرض تقدير الخسائر المتوقعه. وفي ظل نموذج خسائر الأئتمان المتوقعه تستخدم التدفقات النقديه الماليه المستقبله كاساس لتحديد القيمه الحاليه للاستثمارات بالرغم من عدم توافر دليل موضوعي لانخفاض القيمه ولا يعتمد هذا النموذج علي الأحداث التي تمت بالفعل مما قد يكبد خسائر.

ويتم قياس خسائر الأئتمان المتوقعه وفقا لمتطلبات المعيار (IFRS9) كما يلي (IFRS Foundation, 2022):

تطلب تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 من البنوك والمؤسسات الماليه تكييف كل من النماذج الائتمانية الحالية ووضع نماذج جديدة من أجل احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة.

يتم تصنيف الادوات المالية في نطاق متطلبات انخفاض القيمة، والتي تتمثل أساسًا في القروض والسلف المقدمة للعمال والالتزامات غير الممنوحة للقروض في واحدة من ثلاث مراحل. ما لم يتم شراؤها أو انخفاض قيمتها الائتمانية ، يتم تصنيف الموجودات المصنعة حديثا كمرحلة أولـــي وتبقى في هــذه المرحلة إلا إذا كان هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ، وعندما يتم إعادة تصنيف الموجودات إلى المرحلة الثانيه إذا تم اعتباره على نحو آخر أنه مخصص الأئتمان ، يتم تخصيصه للمرحلة الثالثة. عند تحديد مسار أحد الأصول ، يتم النظر في كل من الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الأئتمان وتأثير الظروف الاقتصادية المستقبلية المحتملة علي مستوى مخاطر الأئتمان.

يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام احتمالية العجز عن السداد، مع تعديلها لمراعاة التغيرات الاقتصادية المستقبلية المحتملة، تحمل الموجودات في المرحلة الأولى مخصص يعادل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن تلك الأحداث الافتراضية التي تكون ممكنة في غضون 12 شهرًا من تاريخ الإبلاغ (خسائر الائتمان لمدة 12 شهرًا). تحمل الموجودات المصنفة في المرحلتين الثانيه والثالثة مخصص يعادل خسائر الائتمان المتوقعة التي تنشأ على مدى عمر الأصل (خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة).

تتم مراجعة مخصصات ECL الناتجة لضمان أن جميع المخاطر في المحفظة تم التحوط لها بشكل ملائم، ويتم إجراء تعديلات ما بعد النموذج لضمان كفاية المخصص بشكل عام. ، وأضافا لما سبق فأنه عند تقيم وقياس خسائر الأئتمان المتوقعه يتطلب من البنوك توفير مجموعه من المعلومات عن الظروف والاحداث الماضيه والحاليه التي تساعدها في تقدير خسائر الأئتمان المتوقعه كذلك توقعات تحصيل التدفقات النقديه المستقبليه المتوقعه من الاصول الماليه.

أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على إدارة المخاطر في البنوك:

يمثل المعيار الدولي رقم 9 (IFRS 9) تطورًا نوعيًا في المعالجة المحاسبية للأدوات المالية، وذلك عبر إدخاله لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Losses – ECL)، الذي أحدث تحولًا جذريًا في طريقة تعامل البنوك مع المخاطر الائتمانية. ويُعد هذا التحول أكثر من مجرد تعديل محاسبي، بل هو إعادة صياغة لآليات إدارة المخاطر البنكية على مستوى السياسات، العمليات، والتقارير.

التحول من نموذج الخسائر المتحققة إلى الخسائر المتوقعة

في النظم المحاسبية السابقة (IAS 39)، كانت البنوك تعترف بالخسائر الائتمانية فقط عندما تتحقق أو تصبح "قابلة للإثبات". أما وفقًا لـ IFRS 9، فالبنوك مطالبة بالتقدير المسبق للخسائر المحتملة خلال فترة حياة الأداة المالية، ما يعني إدخال عامل الاستباقية والتنبؤ في إدارة المخاطر.

يمثل الانتقال من نموذج الخسائر المتحققة (Incurred Loss Model) إلى نموذج الخسائر المتوقعة (Expected Credit Loss Model) تحولًا جوهريًا في منهجية تقييم المخاطر الائتمانية. فقد أظهرت دراسة (Couaillier, Behn 2023)أن تطبيق IFRS 9 أدى إلى تحسين توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية، مما يعزز من قدرة البنوك على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية واتخاذ إجراءات استباقية للحد منها. وهذا التغيير يُجبر البنوك على تحسين نظم جمع وتحليل البيانات التاريخية والحالية والمتوقعة وتعزيز القدرات التنبؤية من خلال نماذج إحصائية ومحاسبية متقدمة وتطوير منهجيات التصنيف الائتماني الداخلي (IRB) Internal Rating-Based Approaches.

تأثير مباشر على سياسات تقييم المخاطر

1.يتطلب تطبيق نموذج ECL من إدارات المخاطر في البنوك إعادة هيكلة عمليات تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، من خلال دمج معايير كمية ونوعية، واستخدام سيناريوهات اقتصادية متعددة. وقد أشار تقرير البنك المركزي الأوروبي (2024) إلى أن العديد من البنوك لا تزال تواجه تحديات في تطبيق IFRS9 بشكل كامل، خاصة فيما يتعلق بإعادة تصنيف القروض وتقدير الخسائر المتوقعة بدقة.
تصنيف الأصول المالية إلى مراحل ثلاث (IFRS Foundation, 2022):
المرحلة الأولي: أصول سليمة – خسائر متوقعة خلال 12 شهرًا.
المرحلة الثانيه: تدهور ائتماني كبير – خسائر متوقعة طوال مدة الحياة.
المرحلة الثالثه: خسائر فعلية – مع تسجيل إيرادات فائدة على أساس القيمة الدفترية

تعزيز التكامل بين المحاسبة وإدارة المخاطر

يفرض نموذج ECL دمجًا بين وحدات المحاسبة وإدارة المخاطر. فقد أظهرت دراسة (Porretta ,et,al.,2020) أن تطبيق IFRS9 يتطلب من البنوك تطوير نماذج تقييم المخاطر الداخلية، وتحسين جودة البيانات، وتعزيز التعاون بين الإدارات المختلفة لضمان دقة التقديرات والامتثال للمتطلبات التنظيمية، حيث لم يعد دور إدارة المخاطر يقتصر على التقييم الكمي فقط، بل أصبحت مسؤولة بشكل مباشر عن المساهمة في إعداد المخصصات المحاسبية للخسائر الائتمانية وتقديم رؤى مستقبلية مدعومة بالبيانات لدعم قرارات الإفصاح المالي.والتنسيق مع فرق الالتزام والامتثال لضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية (مثل بازل 3). كما أشارت الدراسات التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية (2024) إلى أن تطبيق IFRS 9 أدى إلى تحسين الشفافية في التقارير المالية للبنوك،

مما يعزز من قدرة الجهات الرقابية على تقييم المخاطر الائتمانية واتخاذ الإجراءات المناسبة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بتقدير الخسائر في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة، مما يتطلب من البنوك تطوير نماذج أكثر مرونة ودقة.

تستخلص الباحثه مما سبق إن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لـ IFRS9 يُسهم في تعميق ممارسات إدارة المخاطر وجعلها أكثر ديناميكية ومرونة، إلا أنه في المقابل يفرض متطلبات تنظيمية وفنية عالية قد تشكل عبئًا على البنوك غير الجاهزة تقنيًا أو معرفيًا. لذا فإن دراسة هذا التأثير يُعد خطوة ضرورية نحو تقييم فعالية المعيار، وتحقيق التوازن بين الامتثال المحاسبي، والاستقرار المالي، والكفاءة التشغيلية لإدارة المخاطر.

وتطلب إدارة المخاطر بموجب IFRS9 إدخال البيانات الاقتصادية المستقبلية في النماذج الحسابية، مثل توقعات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، أسعار الفائدة، وغيرها. هذا التكامل يُعزز قدرة البنوك على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وتقليل المخاطر المحتملة (Schumacher & Wilkens, 2018).

3/4 تحديات تطبيق نموذج الخسائر الأئتمانيه المتوقعه ECL في البنوك:

من المتوقع ان تواجهه البنوك في سعيها نحو تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليه IFRS9 العديد من الصعوبات التي تتمثل في ضروره التنسيق بين الأدارات المختلفه مثل اداره المخاطر والأئتمان وتكنولوجيا المعلومات لكي يتحقق التكامل بين البيانات الماليه والمخاطرو القدره علي جمع وحفظ البيانات التاريخيه الضروريه التي تساعد علي وضع النموذج الخاص بالخسائر المتوقعه (علي,جمال 2020) ان التحول للمعيار IFRS9 سوف يكون له تاثير كبير علي انظمه المنشاه وسياستها الأئتمانيه مما يؤثر علي استراتيجيه المؤسسات في اعداد تقاريرها الماليه مما يؤدي بدوره الي حاجه المنشات الي اجراء العديد من التعديلات علي انظمتها المحاسبيه نتيجه تأثر الأدوات الماليه ببدائل القياس وفقا للمعيار IFRS9

ويتطلب ضروره اعاده تصنيف الادوات الماليه التي صنفت طبقا للمعيار IASB39 الي تصنيفها مره اخري طبقا لمبدأ القيمه العادله وفقا للمعيار IFRS9 كما يتطلب تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليه اعاده تصنيف الموجودات الماليه التي اعدت وفقا لمبدأ القيمه العادله من خلال الأرباح و الخسائر ان يتم اعدادها طبقا لمبدأ التكلفه المطفأه كما يصعب تطبيق محاسبه التحوط باثر رجعي.

يهدف المعيار IFRS9 الي رفع مستويات الأمان والقدره علي مواجهه المخاطر المحتمله من خلال بناء نموذج جديد قائم علي التوقعات المستقبليه او ما يسمي خسائر الاتمان المتوقعه (Expected Credit Loss-ECL) والذي يعتمد علي تكوين حساب مخصصات خسائر القروض علي اساس

الخسائر المتوقعه بدلا من الخسائر المحققه مما يؤدي الي قيام البنوك بتكوين قدر اكبر من المخصصات الذي بدوره يؤثر علي الارباح ويضعف قدره البنوك علي الأقراض

ستواجه البنوك صعوبة أكبر في المعاملات التجارية، ومع ذلك فإنها لا يمكن أن تعتمد اعتمادًا كبيرًا على قروض الشركات وهوامشها القليلة. ووفقًا لإحدى الدراسات المسحية (Nada,2015) قد يدفع المعيار إلى اندماج البنوك متوسطة الحجم والصغيرة أو تصفيتها، في الوقت الذي يمكن فيه للبنوك أن تؤسس شركات فرعية لشراء وإدارة القروض المعدمة. وفي دراسة مسحية أخرى (Svetlana&Anna,2016)أفادت بزيادة المخصصات بنسبة 20-25% نتيجة لاعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في البنوك الأوروبية. وذكرت وكالة ستاندرد آند بورز (S & P) للتصنيفات العالمية أنها لا تتوقع حدوث تغييرات واسعة المدى للتصنيفات الائتمانية لبنوك الاعتماد مع رفعها لمخصصات خسائر الائتمان بالتزامن مع معيار المحاسبة الجديد.

كما حذر بنك باركليز القراء من أنه تنطوي البيانات التطلعية على مخاطر وعدم يقين لأنها تتعلق بالأحداث والظروف المستقبلية. وقد تتأثر هذه التغييرات بالتغييرات في التشريعات ، وتطوير المعايير والتفسيرات في إطار معايير التقارير المالية الدولية بما في ذلك تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9، والممارسات المتطورة فيما يتعلق بتفسير وتطبيق المعايير المحاسبية والرقابية (Barclays,2018).

تحديات التطبيق وتأثيرها على فعالية إدارة المخاطر

رغم المزايا النظرية لنموذج ECL، إلا أن التطبيق العملي يواجه عدة تحديات تؤثر على جودة إدارة المخاطر. فقد أظهرت دراسة (Bruno,et.al.,2016) أن البنوك تحتاج إلى تحسين نظم جمع وتحليل البيانات، وتطوير قدرات تحليلية متقدمة، وتعزيز الكفاءات البشرية لضمان تطبيق فعال للنموذج، وأن التطبيق العملي يواجه عدة تحديات تؤثر على جودة إدارة المخاطر:

- صعوبة تقدير المدخلات المستقبلية بدقة عالية، خاصة في الأسواق غير المستقرة أو ذات البيانات المحدودة.
- الاعتماد على النماذج الإحصائية، والذي قد يؤدي إلى تحيزات إذا لم تكن النماذج مصممة بشكل سليم.
- ارتفاع التكاليف التشغيلية المتعلقة بتحديث الأنظمة وتدريب الكوادر.

— يفرض IFRS9 واقعًا جديدًا على الرقابة المصرفية من حيث: تحدي رأس المال التنظيمي: حيث إن المخصصات المرتفعة قد تؤثر سلبًا على رأس المال المتاح وفقًا للمعايير الرقابية.
— مراجعة نماذج المخاطر: إذ تتطلب الهيئات الرقابية مراجعة مدى واقعية وكفاءة النماذج التي تعتمدها البنوك لاحتساب الخسائر المتوقعة.
— تحسين الإفصاحات: عبر تعزيز مستوى الشفافية بشأن المنهجيات والافتراضات المستخدمة في احتساب الخسائر المتوقعة ECL.

4/4 الأجراءات التي يجب مراعاتها للحد من مشاكل تطبيق نموذج (ECL):

ان تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليه (IFRS9) واستخدام نموذج خسائر الأئتمان المتوقعه يزيد العبء علي البنوك من حيث زياده ارصده المخصصات المتعلقه بخسائر الأئتمان المتوقعه لدي البنوك كما اشارت دراسه .(KPMG.2014) ان 80% من البنوك تتوقع زياده هذه المخصصات نتيجه ضعف جوده الائتمان وتوضح الدراسه انه من بين كل سته بنوك بنك واحد فقط هو الذي يستطيع رفع مخصصات خسائر الائتمان لديه مما يؤدي الي انخفاض رؤوس الاموال التنظيميه لذلك يجب علي البنوك التنبؤ بجوده الائتمان حتي تستطيع تكوين مخصصات اضافيه لمقابله خسائر متوقعه قبل ان تحدث الخساره مما لايؤثر علي قدره البنوك علي الأقراض وذلك من خلال التركيز علي النقاط التاليه عند قياس خسائر الأئتمان المتوقعه (IFRS:Foundation, 2022

— يجب علي البنوك تحديد كل مخاطر الأئتمان المتوقعه وما اذا كان هناك اصول ذات مخاطر ائتمان عاليه فيتم تحديد العمرالمتوقع لخسائر الأئتمان المتوقعه فعندما يكون هناك انخفاض في جوده الألتزام ينتج عنه انخفاض في القروض التمويليه طويله الأجل
— يتطلب من البنوك دراسه ميل العملاء نحو التعثروقدره البنك علي اداره هذه المشكله فتقوم البنوك بتحديد الأصول التي حدث لها هبوط في جوده الأئتمان ولكن لم تحدث خسائر بعد وتقدر البنوك العمر المتوقع لخسائر الأئتمان بحيث تعكس ايرادات الفوائد العمر المتوقع لهذه الخسائر
— يجب علي البنوك أن تقوم بدراسة عدة أحتمالات لتقدير الخسائر المتوقعه بحيث تشمل علي افضل و اسوء تقدير للمستقبل بناء علي توقعات اكثر تفاؤلا اوتشاؤما مما ينعكس ذلك علي ارصده المخصصات المتعلقه بخسائر الأئتمان المتوقعه ويستوجب علي البنوك بناء علي ذلك تحديد خسائر الأئتمان التي حدثت بالفعل وتعمل البنوك علي تقدير العمر المتوقع لهذه الخسائر بحيث تعكس ايرادات الفوائد صافي مخصصات تدني قيمه الأصول

- موائمة نموذج مخاطر الائتمان المتوقعه (ECL) ومتطلبات تطبيق (IFRS9) مع معاير التقارير الماليه الدوليه مع تحديد واضح لمعني انخفاض مخاطر الئتمان ليشمل خطر التأخر عن السداد وتحليل للظروف الأقتصاديه وما لها من تأثير علي القدره علي الوفاء بالألتزامات
- يتطلب من اداره التمويل والأئتمان وضع سياسات ومبادىء توجيهيه في حاله الخسائر المتوقعه الناتجه عن التعثر وعدم الوفاء بسداد الألتزمات كما يتطلب الأمر التنسيق بين الأدارات المختلفه في البنوك للاستفاده من البنيه التحتيه لأعاده النظر في أنظمه التصنيف الأئتمانى داخل البنوك
- التركيز علي حساب العمر المتوقع للاصل المالي وتحديد سعر الخصم الفعلي وفقا لنموذج خسائر الأئتمان المتوقع ودراسه في حاله تحول مخاطر الأئتمان بين المراحل الثلاثه السابق ذكرها مع متابعه ومراجعه احداث الأئتمان المحتمله.

المبحث الخامس: الدراسة التطبيقية والنتائج والتوصيات

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الأداء الرئيسية والمتمثلة فى: كفاية رأس المال، السيولة، والمخاطر، وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية العاملة فى مصر خلال الفترة من 2014 إلى 2023، وذلك كفترة مقارنة قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة. وقد اعتمدت الباحثه على المنهج الكمى لدراسة وتحليل البينات المنشورة بالتقارير المالية للبنوك عينة الدراسة وذلك على النحو التالى:

1/5 مجتمع وعينة الدراسة

يضم مجتمع الدراسة جميع البنوك المسجلة فى جمهورية مصر العربية والتى تخضع لإشراف البنك المركزى المصرى كسلطة إشرافية ورقابية والبالغ عددها (38) بنكا، ولتجنب عدم اكتمال بيانات متغيرات الدراسة، تم اتباع شرطان أساسيان لضم البنك لعينة الدراسة كما يلى:

- انتظام نشر القوائم والتقارير السنوية عبر المواقع الالكترونية الخاصة بها، وموقع البورصة المصرية.
- تتسم القوائم المالية لتلك البنوك بالإفصاح الكافى؛ بمعنى أن توفر القوائم المالية كافة البيانات اللازمة لمتطلبات الدراسة.

وفى ضوء الشروط السابقة، تمثلت عينة الدراسة فى (13) بنكاً من البنوك التجارية العاملة فى مصر خلال الفترة من 2014 إلى 2023، وهى تمثل عينة الدراسة كما هو موضح فى الجدول التالى:

جدول رقم (1): عينة الدراسة التطبيقية

م	اسم البنك	رمز البنك	القيد فى البورصة	ملكية البنك
1	البنك التجارى الدولى	CIB	مقيد	خاص
2	بنك قطر الأهلى الوطنى	QNB	مقيد	خاص
3	بنك الكويت الوطنى	NBKE	مقيد	خاص
4	بنك كريدى أجريكول	CAE	مقيد	خاص
5	البنك المصرى الخليجى	EGB	مقيد	خاص
6	بنك أبو ظبى التجارى	ADCB	مقيد	خاص
7	البنك الأهلى المصرى	NBE	غير مقيد	حكومى
8	بنك القاهرة	BDC	غير مقيد	حكومى
9	بنك مصر	BM	غير مقيد	حكومى
10	البنك الأهلى الكويتى	ABK	غير مقيد	خاص
11	البنك الأهلى المتحد	AUB	غير مقيد	خاص
12	بنك الامارات دبى الوطنى	NBD	غير مقيد	خاص
13	البنك العربى الافريقى الدولى	AAIB	غير مقيد	خاص

المصدر: إعداد الباحثه

2/5 متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

تشتمل الدراسة على ثلاثة أنواع من المتغيرات:

المتغير المستقل (نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة): وقد اعتمدت الباحثه فى قياسه على مؤشر وهمى يأخذ الرقم (0) فى الفترات المالية قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (من عام 2014 إلى عام 2018)، والرقم (1) غير ذلك.

المتغيرات التابعة (مؤشرات الأداء الرئيسية): حيث تم قياس مؤشرات كفاية رأس المال من خلال نسبة إجمالى رأس المال إلى إجمالى الأصول المرجحة بالمخاطر، وتم قياس مؤشرات الربحية من خلال معدلى العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما تم قياس مؤشرات المخاطر باستخدام نسبة مخاطر الأصول معبراً عنها باستخدام نسبة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر إلى إجمالى الأصول.

المتغيرات الرقابية: من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة تم الاعتماد على متغيرين رقابيين وهما: حجم البنك وتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول، ونسبة السيولة وتم قياسها باستخدام نسبة القروض إلى الودائع.

وفى سبيل تحديد الهدف من الدراسة التطبيقية يمكن للباحثه بيان نماذج الدراسة التطبيقية والمتغيرات الخاصة بكل نموذج على النحو التالى:

Model 1: $CAR = B_0 + B_1\ ECL + B_2\ Size + B_3\ Liquidity$

Model 2: $ROA\ (ROE) = B_0 + B_1\ ECL + B2\ Size + B_3\ Liquidity$

Model 3: $Risk = B_0 + B_1\ ECL + B_2\ Size + B_3\ Liquidity$

حيث أن:

ECL = نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

CAR = كفاية رأس المال

ROA = معدل العائد على الأصول

ROE = معدل العائد على حقوق الملكية

Risk = مخاطر الأصول

Size = حجم البنك

Liquidity = السيولة

B_0 = ثابت نموذج الانحدار $B_1 : B_5$ معاملات الانحدار لكل متغير

3/5 مصادر الحصول على البيانات

اعتمدت الباحثه فى الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على القوائم والتقارير المالية السنوية للبنوك الممثلة لعينة الدراسة خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2023، وقد تم توفير تلك القوائم والتقارير المالية من خلال الموقع الالكترونى للبنك وموقع مباشر مصر، كما أمكن الحصول على بعض التقارير المالية لبعض البنوك من خلال شركة مصر لنشر المعلومات.

4/5 الأساليب الإحصائية المستخدمة فى الدراسة

بعد تجميع البيانات، وبغرض تفريغها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات حول فروض وأسئلة الدراسة، اعتمدت الباحثه على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتوفرة فى برنامج (STATA, V.17) لإجراء اختبار الفروق المعنوية بين المتغيرات، وتحليل البيانات الجدولية Panel Data، وبناء نماذج الانحدار. وقد تم استخدام بعض من أساليب الإحصاء الاستدلالى، وذلك على النحو التالى:

- أساليب الإحصاء الوصفى المتمثلة فى الوسط الحسابى والانحراف المعيارى وأكبر قيمة وأقل قيمة، وذلك من أجل وصف متغيرات الدراسة لمعرفة أبعادها وتوضيح صورة عامة لها.

- اختبار ت لعينتين مستقلتين Samples T-Test لاختبار معنوية الفروق بين متوسطات قيم المتغير الواحد (مؤشرات كفاية رأس المال والربحية والمخاطر) على مستوى جميع البنوك عينة الدراسة، وذلك قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالإضافة إلى اختبار معنوية الفروق بين متوسطات قيم كل متغير وفقا للقيد فى البورصة وملكية البنك.
- نموذج انحدار المربعات الصغرى المعممة (GLS)، وذلك لاختبار أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الأداء الرئيسية، وذلك من خلال نموذج انحدار التأثيرات الثابتة FEM، والذى يسمح بتغيير المقدار الثابت من بنك إلى آخر، ولكنه ثابت داخل البنك الواحد ولا تتأثر بالزمن، ويحافظ النموذج على تأثير بُعد تفاوت السمات المالية بين البنوك، بينما يقوم بتحييد البعد الزمنى وما يشتمل عليه من متغيرات عشوائية التأثير.

5/5 اختبار الفروض الإحصائية واستخلاص النتائج

1/5/5 الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة

تعرض الباحثه فيما يلى الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة ثم اختبار فروض البحث واستخلاص النتائج، حيث يبين الجدول التالى أهم نتائج الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (2): الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	أقل قيمة	أكبر قيمة
نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	130	0.500	0.5019	0	1
كفاية رأس المال	130	0.1715	0.0433	0.0737	0.3141
العائد على الأصول	130	0.0189	0.0117	0.0111 -	0.0903
العائد على حقوق الملكية	130	0.1932	0.0947	0.1517 -	0.6646
مخاطر الأصول	130	0.5763	0.1135	0.3521	0.9284
حجم البنك	130	11.0118	0.6409	9.9326	12.7188
نسبة القروض إلى الودائع	130	0.5001	0.1171	0.2199	0.8300

المصدر: إعداد الباحثه اعتماداً على مخرجات برنامج STATA

وبالرجوع إلى الجدول رقم (2) يتضح أن الوسط الحسابى لمعدل كفاية رأس المال بالبنوك التجارية كان 17.15%، والانحراف المعيارى له 4.33%، بينما بلغت أكبر قيمة للمعدل خلال فترة الدراسة 31.41% وكان ذلك فى البنك التجارى الدولى خلال عام 2020، وبلغت أقل قيمة 7.37% وكان ذلك فى البنك الأهلى الكويتى خلال عام 2016، ويدل ارتفاع نسبة كفاية رأس المال على قدرة البنوك على مواجهة المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها مستقبلاً.

أما فيما يتعلق بمؤشرات الربحية فقد بلغ الوسط الحسابى لمعدل العائد على الأصول بالبنوك التجارية 1.89% والانحراف المعيارى له 1.17%، وقد بلغت أكبر قيمة للمعدل خلال فترة الدراسة 9.03% وكان ذلك فى البنك الأهلى الكويتى خلال عام 2016، بينما بلغت أقل قيمة -1.11% وكان ذلك فى البنك الأهلى الكويتى خلال عام 2015، كما بلغ الوسط الحسابى لمعدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك التجارية 19.32% والانحراف المعيارى له 9.47%، وقد بلغت أكبر قيمة للمعدل خلال فترة الدراسة 66.46% وكان ذلك فى البنك الأهلى الكويتى خلال عام 2016، بينما بلغت أقل قيمة -15.17% وكان ذلك فى البنك الأهلى الكويتى خلال عام 2015، ويدل ارتفاع هذه المؤشرات على مدار الفترة الزمنية على استدامة الربحية وقدرة البنوك على النمو.

كما يتضح من الجدول رقم (2) أن الوسط الحسابى لمخاطر الأصول بالبنوك التجارية كانت 57.63%، والانحراف المعيارى لها 11.35%، وقد بلغت أكبر قيمة للنسبة خلال فترة الدراسة 92.84% وكان ذلك فى البنك الأهلى المتحد خلال عام 2016، وبلغت أقل قيمة 35.21% وكان ذلك فى بنك الكويت الوطنى خلال عام 2015، وتعكس هذه النسبة مدى فعالية البنك فى إدارة المخاطر المرتبطة بأصوله، حيث تشير النسبة المنخفضة إلى أن البنك يعتمد على أصول أقل خطورة، مما قد يعزز من استقراره المالى وقدرته على التحمل فى الأوقات الصعبة.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية فقد بلغ الوسط الحسابى لحجم البنك 11.01، والانحراف المعيارى له 0.64، وقد بلغت أكبر قيمة له خلال فترة الدراسة 12.72 وكان ذلك فى البنك الأهلى خلال عام 2023، بينما بلغت أقل قيمة 9.93 وكان ذلك فى البنك الأهلى الكويتى خلال عام 2014، كما بلغ الوسط الحسابى لنسبة القروض إلى الودائع بالبنوك التجارية 50.01% والانحراف المعيارى لها 11.71%، وقد بلغت أكبر قيمة للنسبة خلال فترة الدراسة 83.00% وكان ذلك فى بنك الكويت الوطنى خلال عام 2017، وبلغت أقل قيمة 21.99% وكان ذلك فى بنك مصر خلال عام 2015، وتعكس هذه النسبة مدى توظيف البنك للودائع فى منح القروض، وتشير النسبة المرتفعة إلى أن البنك قد يواجه تحديات فى تلبية احتياجات السيولة وخاصة فى أوقات الأزمات أو سحب الودائع، كما تعكس هذه النسبة

أيضاً كيفية إدارة البنك للمخاطر، حيث تعنى النسبة المنخفضة احتفاظ البنك بمستوى سيولة عال، مما يعزز من استقراره فى مواجهة تقلبات السوق.

وبشكل عام، تعكس هذه المؤشرات (كفاية رأس المال، الربحية، المخاطر، السيولة) السلامة المالية للبنوك التجارية وتساهم فى تعزيز الثقة فى النظام المصرفى.

2/5/5 اختبار فروض الدراسة

للتحقق من الفرض الثلاثة الأولى للدراسة، اعتمدت الباحثه على اختبار ت للعينات المستقلة، ويمكن توضيح نتائج اختبار هذه الفروض، على النحو التالى:

1/2/5/5 اختبار الفرض الأول

يوضح الجدول التالى نتائج اختبار ت للتحقق من الفرض الأول ومدلوله: "لا توجد فروق معنوية فى المؤشرات المالية المختلفة قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة":

جدول رقم (3): نتائج اختبار ت قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة

المؤشرات المالية	الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
معدل كفاية رأس المال	قبل ECL	0.1478	0.0375	7.4326	0.0000	دال معنويًا
	بعد ECL	0.1952	0.0352			
معدل العائد على الأصول	قبل ECL	0.0195	0.0135	0.5638	0.5739	غير دال معنويًا
	بعد ECL	0.0183	0.0096			
معدل العائد على حقوق الملكية	قبل ECL	0.2111	0.1089	2.1866	0.0306	دال معنويًا
	بعد ECL	0.1753	0.0746			
مخاطر الأصول	قبل ECL	0.5767	0.1100	0.0344	0.9726	غير دال معنويًا
	بعد ECL	0.5760	0.1178			

المصدر: إعداد الباحثه اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى STATA

يتضح من نتائج الجدول رقم (3) أن متوسط معدل كفاية رأس المال بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (0.1952) بانحراف معيارى (0.0352) وهو أكبر من متوسط معدل كفاية رأس المال قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (0.1478) بانحراف معيارى (0.0375)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (7.4326) بقيمة احتمالية (0.000)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق معنوية عند مستوى

الدلالة (0.01) بين متوسطى معدل كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لصالح الفترة بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة الأعلى فى المتوسطات.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن متوسط معدل العائد على الأصول بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (0.0183) وهو أقل من متوسط معدل العائد على الأصول قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (0.0195)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (0.5638) بقيمة احتمالية (0.5739) وهى أكبر من (0.05)؛ وعليه نقرر بعدم وجود فروق معنوية بين متوسطى معدل العائد على الأصول قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وفى المقابل، يتضح أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (0.1753) وهو أقل من متوسط معدل العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (0.2111)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (2.1866) بقيمة احتمالية (0.0306)؛ وعليه نقرر بوجود فروق معنوية عند مستوى (0.05) بين متوسطى معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة، لصالح الفترة قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الأعلى فى المتوسطات.

وأخيراً يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن متوسط مخاطر الأصول بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (0.5760) وهو أقل من متوسط مخاطر الأصول قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (0.5767)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (0.0344) بقيمة احتمالية (0.9726) وهى أكبر من (0.05)؛ وعليه نقرر بعدم وجود فروق معنوية بين متوسطى مخاطر الأصول قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2/2/5/5 اختبار الفرض الثانى

يوضح الجدول التالى نتائج اختبار ت للتحقق من الفرض الثانى ومدلوله: "لا توجد فروق معنوية بين البنوك التجارية المصرية فى المؤشرات المالية المختلفة ترجع لمتغير القيد فى البورصة":

جدول رقم (4): نتائج اختبار ت تبعا لمتغير القيد فى البورصة

المؤشرات المالية	القيد فى البورصة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
معدل كفاية رأس المال	مُقيد	0.1877	0.0480	4.1984	0.0000	دال معنويًا
	غير مُقيد	0.1576	0.0333			
معدل العائد على الأصول	مُقيد	0.0211	0.0101	2.0172	0.0458	دال معنويًا
	غير مُقيد	0.0178	0.0127			
معدل العائد على	مُقيد	0.2072	0.0772	1.5661	0.1198	غير دال

حقوق الملكية	غير مُقيد	0.1812	0.1065			معنويًا
مخاطر الأصول	مُقيد	0.5484	0.0855	2.6515	0.0088	دال معنويًا
	غير مُقيد	0.6003	0.1287			

المصدر: إعداد الباحثه اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى STATA

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) أن متوسط معدل كفاية رأس المال للبنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية بلغ (0.1877) بانحراف معيارى (0.0480) وهو أكبر من متوسط معدل كفاية رأس المال للبنوك التجارية غير المقيدة فى البورصة المصرية البالغ (0.1576) بانحراف معيارى (0.0333)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (4.1984) بقيمة احتمالية (0.000)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة (0.01) بين متوسطى معدل كفاية رأس المال تبعاً لمتغير القيد فى البورصة لصالح البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية الأعلى فى المتوسطات.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (4) أن متوسط معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية بلغ (0.0211) وهو أكبر من متوسط معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية غير المقيدة فى البورصة المصرية البالغ (0.0178)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (2.0172) بقيمة احتمالية (0.0458)؛ وعليه نقرر بوجود فروق معنوية بين متوسطى معدل العائد على الأصول تبعاً لمتغير القيد فى البورصة لصالح البنوك التجارية المقيدة فى البورصة الأعلى فى المتوسطات. وفى المقابل، يتضح أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية فى البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية بلغ (0.2072) وهو أكبر من متوسط معدل العائد على حقوق الملكية فى البنوك التجارية غير المقيدة فى البورصة المصرية البالغ (0.1812)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (1.5661) بقيمة احتمالية (0.1198) وهى أكبر من (0.05)؛ وعليه نقرر بعدم وجود فروق معنوية بين متوسطى معدل العائد على حقوق الملكية تبعاً لمتغير القيد فى البورصة المصرية.

وأخيراً يتضح من بيانات الجدول رقم (4) أن متوسط مخاطر الأصول فى البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية بلغ (0.5484) وهو أقل من متوسط مخاطر الأصول فى البنوك التجارية غير المقيدة فى البورصة المصرية البالغ (0.6003)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (2.6515) بقيمة احتمالية (0.0088)؛ وعليه نقرر بوجود فروق معنوية عند مستوى (0.01) بين متوسطى مخاطر الأصول تبعاً لمتغير القيد فى البورصة، لصالح البنوك التجارية المقيدة فى البورصة الأقل فى المتوسطات.

3/2/5/5 اختبار الفرض الثالث

يوضح الجدول التالى نتائج اختبار ت للتحقق من الفرض الثالث ومدلوله: "لا توجد فروق معنوية بين البنوك التجارية المصرية فى المؤشرات المالية المختلفة ترجع لمتغير ملكية البنك":

جدول رقم (5): نتائج اختبار ت تبعا لمتغير ملكية البنك

المؤشرات المالية	ملكية البنك	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
معدل كفاية رأس المال	خاص	0.1799	0.0426	4.2776	0.0000	دال معنويًا
	حكومى	0.1436	0.0333			
معدل العائد على الأصول	خاص	0.0209	0.0123	3.8321	0.0002	دال معنويًا
	حكومى	0.0121	0.0056			
معدل العائد على حقوق الملكية	خاص	0.1975	0.0993	0.9552	0.3413	غير دال معنويًا
	حكومى	0.1787	0.0771			
مخاطر الأصول	خاص	0.6015	0.1143	5.0263	0.0000	دال معنويًا
	حكومى	0.4925	0.0572			

المصدر: إعداد الباحثه اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى STATA

يتضح من نتائج الجدول رقم (5) أن متوسط معدل كفاية رأس المال للبنوك التجارية الخاصة بلغ (0.1799) بانحراف معيارى (0.0426) وهو أكبر من متوسط معدل كفاية رأس المال للبنوك التجارية الحكومية البالغ (0.1436) بانحراف معيارى (0.0333)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (4.2776) بقيمة احتمالية (0.000)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة (0.01) بين متوسطى معدل كفاية رأس المال تبعاً لمتغير ملكية البنك لصالح البنوك التجارية الخاصة الأعلى فى المتوسطات.

كما يتضح أن متوسط معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الخاصة بلغ (0.0209) وهو أكبر من متوسط معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الحكومية البالغ (0.0121)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (3.8321) بقيمة احتمالية (0.0002)؛ وعليه نقرر بوجود فروق معنوية بين متوسطى معدل العائد على الأصول تبعاً لمتغير ملكية البنك لصالح البنوك التجارية الخاصة الأعلى فى المتوسطات. وفى المقابل، يتضح أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية فى البنوك التجارية الخاصة بلغ (0.1975) وهو أكبر من متوسط معدل العائد على حقوق الملكية فى البنوك التجارية الحكومية البالغ (0.1787)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (0.9552) بقيمة احتمالية (0.3413) وهى

أكبر من (0.05)؛ وعليه نقرر بعدم وجود فروق معنوية بين متوسطى معدل العائد على حقوق الملكية تبعاً لمتغير ملكية البنك.

وأخيراً يتضح من بيانات الجدول رقم (5) أن متوسط مخاطر الأصول فى البنوك التجارية الحكومية بلغ (0.4925) وهو أقل من متوسط مخاطر الأصول فى البنوك التجارية الخاصة البالغ (0.6015)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (5.0263) بقيمة احتمالية (0.000)؛ وعليه نقرر بوجود فروق معنوية عند مستوى (0.01) بين متوسطى مخاطر الأصول تبعاً لمتغير ملكية البنك، لصالح البنوك التجارية الحكومية الأقل فى المتوسطات.

3/5/5 اختبار الفروض من الرابع للسادس

للتحقق من الفروض من الرابع إلى السادس، اعتمدت الباحثه على نماذج انحدار البيانات الجدولية، والتى تتضمن النمذجة الثلاثية لثلاثة نماذج يتم المفاضلة بينهم:

- نموذج الانحدار التجميعى (Pooled Regression Model): يجمع البيانات من جميع البنوك أو الفترات الزمنية ويعتبرها مجموعة واحدة، ولا يأخذ الاختلافات بين البنوك بعين الاعتبار، ويُستخدم عندما لا توجد فروق كبيرة بين البنوك أو الفترات الزمنية.
- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model): يأخذ في الاعتبار الاختلافات بين البنوك من خلال معالجة المتغيرات غير المرصودة، ويُعتبر تأثيرات كل بنك ثابتة على مدى الزمن، ويُستخدم عندما تكون هناك خصائص غير مرصودة تؤثر على المتغير التابع، لكن لا تتغير عبر الزمن.
- ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): يفترض أن الاختلافات بين البنوك هي عشوائية وليس لها تأثير ثابت، يأخذ في الاعتبار الفروق بين البنوك التي يمكن أن تتغير عبر الزمن، ويُستخدم عندما تكون الفروق بين المجموعات مهمة، ولكنها ليست مرتبطة بالمتغيرات المستقلة.

وتتم المفاضلة بين النماذج الثلاث وفق الخطوات والمعايير الإجرائية التالية:

- يستخدم اختبار Wald test للتمييز بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث إذا كانت القيمة الأحتمالية للإختبار أكبر من قيمة مستوى المعنوية 5% كان النموذج التجميعي هو الأفضل لتمثيل البيانات، أما إذا كانت القيمة الأحتمالية للإختبار أقل من قيمة مستوى المعنوية 5% دل ذلك على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل لتمثيل البيانات.
- يستخدم إختبار Breusch & Pagan للتمييز بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث إذا كانت القيمة الأحتمالية للإختبار أكبر من قيمة مستوى المعنوية 5% كان النموذج التجميعي

هو الأفضل لتمثيل البيانات، أما إذا كانت القيمة الأحتمالية للإختبار أقل من قيمة مستوى المعنوية 5% دل ذلك على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل لتمثيل البيانات.

- يستخدم إختبار Hausman test للتمييز بين نموذج الأثرات الثابتة ونموذج الأثرات العشوائية، حيث إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبر أكبر من قيمة مستوى المعنوية 5% كان نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات، أما إذا كانت القيمة الأحتمالية للإختبار أقل من قيمة مستوى المعنوية 5% دل ذلك على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل لتمثيل البيانات.

1/3/5/5 اختبار الفرض الرابع

يوضح الجدول التالى نتائج اختبار نماذج الانحدار للتحقق من الفرض الرابع ومدلوله: "لا يوجد أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشر كفاية رأس المال":

جدول رقم (6): نماذج انحدار أثر تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة على مؤشر كفاية رأس المال

	نموذج الانحدار التجميعى			نموذج التأثيرات الثابتة			نموذج التأثيرات العشوائية		
	معامل B	قيمة ت	المعنوية	معامل B	قيمة ت	المعنوية	معامل B	قيمة ت	المعنوية
الثابت	0.276	4.27	0.000	0.055	0.32	0.751	0.211	2.08	0.038
نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	0.052	7.59	0.000	0.045	5.63	0.000	0.050	7.58	0.000
حجم البنك	-0.011	-2.00	0.000	0.009	0.57	0.569	-0.005	-0.58	0.561
نسبة السيولة	-0.021	-0.73	0.465	-0.017	-0.44	0.659	-0.012	-0.36	0.717
تقييم دقة التنبؤ بمعدل كفاية رأس المال									
R Square	0.3230			0.2483			0.3175		
F- Test	20.4			25.86			78.02		
P- Value	0.0000			0.000			0.000		
اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة									
البيان	اختبار Wald			اختبار Breusch & pagan			اختبار Hausman		

احصائية الاختبار	43.21	39.02	1.24
المعنوية	0.0000	0.0000	0.7426
تقدير الأفضلية	لما كانت المعنوية الحقيقية أقل من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج الثابت	لما كانت المعنوية الحقيقة أقل من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج العشوائى	لما كانت المعنوية الحقيقية أكبر من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج العشوائى
التقدير النهائى	النموذج العشوائى يتمتع بالأفضلية مقارنة بالنموذج الثابت والنموذج المجمع، وترتيبهم: النموذج العشوائى، فالنموذج الثابت، فالنموذج المجمع		

المتغير التابع: مؤشر كفاية رأس المال

المصدر: إعداد الباحثه اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى STATA

تشير نتائج نموذج التأثيرات العشوائية الموضحة فى الجدول رقم (6) إلى أن النموذج ككل معنوي (دال إحصائيًا)، حيث بلغ معامل التحديد (R-squared) قيمة 0.3175، ودلالة اختبار F تساوي 0.000، ما يدل على ملاءمة النموذج وقدرته على تفسير نسبة معتبرة من التغير في مؤشر كفاية رأس المال. أما بالنسبة لمعنى كل متغير، يتبين أن متغير "نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة" هو الوحيد الذي ظهر معنويًا إحصائيًا عند مستوى ($p < 0.01$)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.050 وقيمة ت 7.58 عند مستوى معنوية 0.000 مما يدل على وجود أثر إيجابي ودال لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. في المقابل، لم تظهر بقية المتغيرات (حجم البنك، ونسبة السيولة) دالة إحصائيًا، إذ تجاوزت قيم الدلالة p-value لكل منها المستوى المعياري (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لهذه المتغيرات على مؤشر كفاية رأس المال ضمن نموذج التأثيرات العشوائية.

وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج أو معامل التحديد (0.3175)، حيث نجحت المتغيرات المستقلة فى تفسير 31.75% من تغيرات المتغير التابع (مؤشر كفاية رأس المال)، وهى أكبر من القدرة التفسيرية المُتحصل عليها من خلال النموذج الثابت، وبالصورة التى تؤكد أفضلية النموذج العشوائى.

وللتنبؤ بمؤشر كفاية رأس المال فى ضوء نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، يمكن صياغة معادلة الانحدار اعتمادًا على النموذج العشوائى، وذلك على النحو التالى:

$$CAR = 0.211 + 0.050\ ECL - 0.005\ Size - 0.012\ Liquidity$$

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الفرعى الأول القائل بأنه "لا يوجد أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشر كفاية رأس المال"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابى معنوي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على كفاية رأس المال.

2/3/5/5 اختبار الفرض الخامس

يوضح الجدول التالى نتائج اختبار نماذج الانحدار للتحقق من الفرض الخامس ومدلوله: "لا يوجد أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الربحية (العائد على الأصول)":

جدول رقم (7): نماذج انحدار أثر تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة على العائد على الأصول

	نموذج الانحدار التجميعى			نموذج التأثيرات الثابتة			نموذج التأثيرات العشوائية		
	معامل B	قيمة ت	المعنوية	معامل B	قيمة ت	المعنوية	معامل B	قيمة ت	المعنوية
الثابت	0.013	0.62	0.535	-0.080	-1.49	0.139	-0.010	-0.32	0.748
نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	-0.002	-1.02	0.312	-0.001	-2.01	0.046	-0.003	-1.38	0.168
حجم البنك	-0.001	-0.29	0.770	0.008	1.70	0.091	0.002	0.62	0.532
نسبة السيولة	0.026	2.79	0.006	0.015	1.27	0.208	0.021	2.01	0.045
تقييم دقة التنبؤ بمعدل كفاية رأس المال									
R Square	0.0708			0.0002			0.0512		
F- Test	3.20			1.89			4.71		
P- Value	0.0257			0.1348			0.1945		
اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة									
البيان	اختبار Wald			اختبار Breusch & pagan			اختبار Hausman		
احصائية الاختبار	27.28			46.33			2.85		
المعنوية	0.0000			0.0000			0.4151		

تقدير الأفضلية	لما كانت المعنوية الحقيقية أقل من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج الثابت	لما كانت المعنوية الحقيقة أقل من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج العشوائى	لما كانت المعنوية الحقيقية أكبر من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج العشوائى
التقدير النهائى	النموذج العشوائى يتمتع بالأفضلية مقارنة بالنموذج الثابت والنموذج المجمع، وترتيبهم: النموذج العشوائى، فالنموذج الثابت، فالنموذج المجمع		

المتغير التابع: مؤشر العائد على الأصول

المصدر: إعداد الباحثه اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى STATA

تشير نتائج نموذج التأثيرات العشوائية الموضحة فى الجدول رقم (7) إلى أن النموذج ككل غير معنوي، حيث بلغ معامل التحديد (R-squared) قيمة 0.0512، ودلالة اختبار F تساوي 0.1945، ما يدل على عدم ملاءمة النموذج وعدم قدرته على تفسير التغير في مؤشر العائد على الأصول. أما بالنسبة لمعنى كل متغير، يتبين أن جميع المتغيرات "غير دالة إحصائيًا، إذ تجاوزت قيم الدلالة p-value لكل منها المستوى المعياري (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لهذه المتغيرات على مؤشر الربحية (العائد على الأصول) ضمن نموذج التأثيرات العشوائية.

وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج أو معامل التحديد (0.0512)، حيث نجحت المتغيرات المستقلة فى تفسير 5.12% من تغيرات المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)، وهى أكبر من القدرة التفسيرية المُتحصل عليها من خلال النموذج الثابت، وبالصورة التى تؤكد أفضلية النموذج العشوائى.

يتضح مما سبق أنه يمكن قبول الفرض الفرعى الثانى القائل بأنه "لا يوجد أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على معدل العائد على الأصول كمؤشر للربحية"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبى غير معنوي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على العائد على الأصول.

ويوضح الجدول التالى رقم (8) نتائج اختبار نماذج الانحدار للتحقق من الفرض الخامس ومدلوله: "لا يوجد أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الربحية (العائد على حقوق الملكية":

جدول رقم (8): نماذج انحدار أثر تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة على العائد على حقوق الملكية

	نموذج الانحدار التجميعى			نموذج التأثيرات الثابتة			نموذج التأثيرات العشوائية		
	معامل B	قيمة ت	المعنوية	معامل B	قيمة ت	المعنوية	معامل B	قيمة ت	المعنوية
الثابت	-0.194	-1.19	0.236	-1.478	-3.23	0.002	-0.397	-1.65	0.098
نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	-0.055	-3.15	0.002	-0.094	-4.50	0.000	-0.061	-3.55	0.000
حجم البنك	0.030	2.17	0.032	0.153	3.59	0.000	0.049	2.33	0.020
نسبة السيولة	0.174	2.37	0.019	0.070	0.69	0.493	0.154	1.77	0.077
تقييم دقة التنبؤ بمعدل كفاية رأس المال									
R Square	0.0929			0.0319			0.0813		
F- Test	4.30			6.91			13.58		
P- Value	0.0063			0.0003			0.0035		
اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة									
البيان	اختبار Wald			اختبار Breusch & pagan			اختبار Hausman		
احصائية الاختبار	52.12			14.12			7.99		
المعنوية	0.0000			0.0001			0.0462		
تقدير الأفضلية	لما كانت المعنوية الحقيقية أقل من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج الثابت			لما كانت المعنوية الحقيقة أقل من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج العشوائى			لما كانت المعنوية الحقيقية أكبر من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج الثابت		
التقدير النهائى	النموذج الثابت يتمتع بالأفضلية مقارنة بالنموذج المجمع والنموذج العشوائى، وترتيبهم: النموذج الثابت، فالنموذج العشوائى، فالنموذج المجمع								

المتغير التابع: مؤشر العائد على حقوق الملكية

المصدر: إعداد الباحثه اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى STATA

تشير نتائج نموذج التأثيرات الثابتة الموضحة فى الجدول رقم (8) إلى أن النموذج ككل معنوي (دال إحصائيًا)، حيث بلغ معامل التحديد (R-squared) قيمة 0.0319، ودلالة اختبار F تساوي 0.0003، ما يدل على ملاءمة النموذج وقدرته على تفسير نسبة معتبرة من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية. أما بالنسبة لمعنى كل متغير، يتبين أن متغير "نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة" قد ظهر معنويًا وإحصائيًا عند مستوى ($p < 0.01$)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار −0.094 وقيمة ت − 4.50 عند مستوى معنوية 0.000 مما يدل على وجود أثر سلبى ودال لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. في المقابل، اتضح أن المتغير (حجم البنك) دالة إحصائيًا، حيث بلغ معامل الانحدار 0.153 وقيمة ت 3.59 عند مستوى معنوية 0.000، بينما تجاوزت قيم الدلالة p-value لنسبة السيولة المستوى المعياري (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لها على معدل العائد على حقوق الملكية ضمن نموذج التأثيرات الثابتة.

وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج أو معامل التحديد (0.0319)، حيث نجحت المتغيرات المستقلة فى تفسير 3.19% من تغيرات المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)، وهى أقل من القدرة التفسيرية المُتحصل عليها من خلال النموذج العشوائى، والنموذج التجميعى.

وللتنبؤ بمعدل العائد على حقوق الملكية فى ضوء نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، يمكن صياغة معادلة الانحدار اعتمادًا على النموذج الثابت، وذلك على النحو التالى:

$$ROE = - 1.478 - 0.094\ ECL + 0.153\ Size + 0.070\ Liquidity$$

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الخامس القائل بأنه "لا يوجد أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على معدل العائد على حقوق الملكية"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبى معنوي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على معدل العائد على حقوق الملكية.

3/3/5/5 اختبار الفرض السادس

يوضح الجدول التالى نتائج اختبار نماذج الانحدار للتحقق من الفرض السادس ومدلوله: "لا يوجد أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشر المخاطر":

جدول رقم (9): نماذج انحدار أثر تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة على مخاطر الأصول

	نموذج الانحدار التجميعى			نموذج التأثيرات الثابتة			نموذج التأثيرات العشوائية		
	معامل B	قيمة ت	المعنوية	معامل B	قيمة ت	المعنوية	معامل B	قيمة ت	المعنوية
الثابت	1.066	6.76	0.000	1.399	4.18	0.000	1.182	4.66	0.000
نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	0.001	0.08	0.932	0.008	0.52	0.607	0.002	0.12	0.901
حجم البنك	-0.064	-4.86	0.000	-0.101	-3.26	0.001	-0.080	-3.46	0.001
نسبة السيولة	0.438	6.17	0.000	0.581	7.78	0.000	0.549	7.81	0.000
تقييم دقة التنبؤ بمعدل كفاية رأس المال									
R Square	0.4126			0.4110			0.4126		
F- Test	29.50			21.79			72.45		
P- Value	0.000			0.000			0.000		
اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة									
	اختبار Wald			اختبار Breusch & pagan			اختبار Hausman		
احصائية الاختبار	75.33			164.61			1.70		
المعنوية	0.0000			0.0000			0.6365		
تقدير الأفضلية	لما كانت المعنوية الحقيقية أقل من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج الثابت			لما كانت المعنوية الحقيقة أقل من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج العشوائى			لما كانت المعنوية الحقيقية أكبر من المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ 5% لذا فالأفضلية للنموذج العشوائى		
التقدير النهائى	النموذج العشوائى يتمتع بالأفضلية مقارنة بالنموذج الثابت والنموذج المجمع، وترتيبهم: النموذج العشوائى، فالنموذج الثابت، فالنموذج المجمع								

المتغير التابع: نسبة مخاطر الأصول

المصدر: إعداد الباحثه اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى STATA

تشير نتائج نموذج التأثيرات العشوائية الموضحة فى الجدول رقم (9) إلى أن النموذج ككل معنوي (دال إحصائيًا)، حيث بلغ معامل التحديد (R-squared) قيمة 0.4126، ودلالة اختبار F تساوي 0.000، ما يدل على ملاءمة النموذج وقدرته على تفسير نسبة معتبرة من التغير في مؤشر مخاطر الأصول. أما بالنسبة لمعنى كل متغير، يتبين أن متغير "نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة" هو الوحيد الذي ظهر غير معنويًا (غير دال إحصائيًا) عند مستوى ($p > 0.05$)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.002 وقيمة ت 0.12 عند مستوى معنوية 0.901 مما يدل على وجود أثر إيجابي ولكنه غير دال إحصائياً لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. في المقابل، أظهرت بقية المتغيرات (حجم البنك، ونسبة السيولة) أنها دالة إحصائيًا، إذ أن قيم الدلالة p-value لكل منها أقل من المستوى المعياري (0.05)، مما يشير إلى لوجود تأثير معنوي لهذه المتغيرات على مؤشر مخاطر الأصول ضمن نموذج التأثيرات العشوائية.

وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج أو معامل التحديد (0.4126)، حيث نجحت المتغيرات المستقلة فى تفسير 41.26% من تغيرات المتغير التابع (مؤشر مخاطر الأصول)، وهى أكبر من القدرة التفسيرية المُتحصل عليها من خلال النموذج الثابت، وبالصورة التى تؤكد أفضلية النموذج العشوائى.

وللتنبؤ بمؤشر مخاطر الأصول فى ضوء نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، يمكن صياغة معادلة الانحدار اعتمادًا على النموذج العشوائى، وذلك على النحو التالى:

$$Risk = 1.182 + 0.002\ ECL - 0.080\ Size + 0.549\ Liquidity$$

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض السادس القائل بأنه "لا يوجد أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشر مخاطر الأصول"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابى ولكنه غير معنوي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مخاطر الأصول.

6/5 نتائج وتفسيرات الدراسة

أظهرت نتائج اختبار جوهرية الفروق فى مؤشرات إدارة المخاطر والربحية قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عن توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة (0.01) بين متوسطى معدل كفاية رأس المال لصالح الفترة بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة الأعلى فى المتوسطات؛ ويشير ذلك إلى أن تطبيق نموذج ECL أدى إلى تعزيز معدل كفاية رأس المال، وربما يرجع ذلك إلى أن تطبيق النموذج ساعد البنوك على التنبؤ بالخسائر المحتملة بشكل مبكر، مما مكنها من إدارة رأس المال بطريقة أكثر كفاءة، وبالتالي تحسين نسبة كفاية رأس المال بشكل عام. كما أظهرت النتائج وجود فروق معنوية عند مستوى (0.05) بين متوسطى معدل العائد على حقوق الملكية، لصالح الفترة قبل تطبيق نموذج

الخسائر الائتمانية المتوقعة الأعلى فى المتوسطات، وهذا يدل هذا على أن ربحية البنوك، من حيث العائد على حقوق الملكية، قد انخفضت بعد تطبيق IFRS9، ويُعزى ذلك إلى أن النموذج الجديد يتطلب الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية، مما يؤدي إلى زيادة المخصصات في وقت مبكر وتقليل الأرباح الصافية وبالتالي تقليل ROE. كما توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق معنوية بين متوسطى معدل العائد على الأصول، وعدم وجود فروق معنوية بين متوسطى مخاطر الأصول قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

أظهرت نتائج اختبار جوهرية الفروق فى مؤشرات المخاطر والربحية تبعاً لمتغير القيد فى البورصة المصرية عن وجود معنوية عند مستوى الدلالة (0.01) بين متوسطى معدل كفاية رأس المال لصالح البنوك التجارية المقيدة فى البورصة الأعلى فى المتوسطات؛ ويرجع ذلك نتيجة خضوع هذه البنوك لمستويات أعلى من الرقابة والإفصاح المالي نتيجة متطلبات سوق المال، فضلاً عن حرصها على تعزيز الثقة لدى المستثمرين من خلال تقوية مركزها المالي وتحسين مؤشراتها الرقابية. كما أظهرت النتائج وجود فروق معنوية بين متوسطى معدل العائد على الأصول لصالح البنوك التجارية المقيدة فى البورصة الأعلى فى المتوسطات، ويرجع ذلك نتيجة استخدامها الأفضل للموارد المالية، وتطبيقها لممارسات الحوكمة والإدارة الرشيدة المرتبطة بمتطلبات القيد والإفصاح، وسعيها المستمر لتعظيم الربحية لضمان جذب المستثمرين وتعزيز قيمة السهم في السوق، كما أظهرت النتائج وجود فروق معنوية عند مستوى (0.01) بين متوسطى مخاطر الأصول لصالح البنوك التجارية المقيدة فى البورصة الأقل فى المتوسطات، وذلك نتيجة خضوعها لرقابة مزدوجة من البنك المركزي ومن هيئة الرقابة المالية، مما يحد من تعرضها لمخاطر الأصول عالية المخاطرة. وفى المقابل اتضح عدم وجود فروق معنوية بين متوسطى معدل العائد على حقوق الملكية تبعاً لمتغير القيد فى البورصة المصرية.

أظهرت نتائج اختبار جوهرية الفروق فى مؤشرات المخاطر والربحية تبعاً لمتغير ملكية البنك عن وجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة (0.01) بين متوسطى معدل كفاية رأس المال لصالح البنوك التجارية الخاصة الأعلى فى المتوسطات، ويرجع ذلك نتيجة التزام البنوك الخاصة بتطبيق صارم لمقررات بازل وتوجيهات الرقابة المالية لزيادة تنافسيتها، وحرصها على تعزيز مركزها المالي لضمان الاستقرار وجذب المستثمرين. كما توصلت النتائج إلى وجود فروق معنوية بين متوسطى معدل العائد على الأصول لصالح البنوك التجارية الخاصة الأعلى فى المتوسطات، وذلك نتيجة تركيزها على الأنشطة المصرفية عالية الربحية، ووجود نظم تشغيل مرنة واستراتيجيات استثمار مدروسة. وكذلك توصلت النتائج إلى وجود فروق معنوية عند مستوى (0.01) بين متوسطى مخاطر الأصول، لصالح البنوك التجارية الحكومية الأقل فى المتوسطات، وذلك نظراً لتبني هذه البنوك سياسات ائتمانية أكثر

تحفظًا، خاصة في ضوء الرقابة الحكومية، وتوجيه جزء كبير من أنشطتها إلى قطاعات حكومية أو شبه حكومية أكثر أمانًا. فى المقابل اتضح عدم وجود فروق معنوية بين متوسطى معدل العائد على حقوق الملكية تبعاً لمتغير ملكية البنك.

أظهرت نتائج نموذج انحدار البيانات الجدولية عن وجود أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشر كفاية رأس المال، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابى معنوي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على كفاية رأس المال، وتعني هذه النتيجة أن تطبيق معيار IFRS 9 من خلال نموذج ECL ساهم فعليًا في تعزيز كفاية رأس المال بالبنوك، إذ أن تطبيق النموذج يتطلب تقديرًا استباقيًا للخسائر المحتملة، مما يحفز البنوك على تكوين مخصصات قوية تغطي الخسائر المتوقعة، وهو ما يقلل من تعرضها للمخاطر المفاجئة، وهذا التحفظ في إدارة المخاطر يعزز من الصلابة الرأسمالية للبنك، ما ينعكس في تحسن مؤشر كفاية رأس المال. كما كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشر مخاطر الأصول، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابى ولكنه غير معنوي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مخاطر الأصول، ويرجع ذلك إى أن أن هيكل محفظة الأصول لم يتغير بشكل كبير بعد تطبيق النموذج، ما جعل تأثيره ضعيفًا على هذا المؤشر تحديدًا، كما أنه من الممكن أن البنوك حافظت على نفس مستويات المخاطرة في منح الائتمان، ولكنها اكتفت برفع المخصصات، أي أن السلوك الائتماني لم يتغير كثيرًا، رغم تغير طريقة القياس المحاسبي للمخاطر.

كما أظهرت نتائج نموذج انحدار البيانات الجدولية عن وجود أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبى معنوي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على معدل العائد على حقوق الملكية، ويرجع ذلك إلى أن البنوك أصبحت مطالبة بتكوين مخصصات أكبر للخسائر الائتمانية المستقبلية، ما يقلل من صافي الأرباح القابلة للتوزيع، وبالتالي ينخفض العائد على حقوق الملكية، كما أن ارتفاع حجم المخصصات المحاسبية أدى إلى تآكل جزء من الأرباح المحققة، مما أثّر مباشرة على مردودية أموال المساهمين. وفى المقابل توصلت النتائج إلى عدم وجود أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على معدل العائد على الأصول كمؤشر للربحية، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبى غير معنوي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على العائد على الأصول، ويرجع ذلك إلى أن البنوك قد تكون استطاعت الحفاظ على كفاءتها التشغيلية إلى حد ما رغم انخفاض الأرباح، عبر إدارة الأصول بفعالية، كما أنه من الممكن أن حجم الأصول كان كبيرًا بما فيه الكفاية ليُخفف أثر انخفاض الأرباح على ROA، وبالتالي لم تظهر الفروق بشكل معنوي

7/5 تحليل وتقييم نتائج الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

تعرض الباحثه فيما يلي تحليل وتقييم لنتائج الدراسة الحالية مقارنةً بنتائج الدراسات السابقة، مع توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف، وبيان الإضافة العلمية المتوقعة من الدراسة الحالية:

1/7/5 أوجه الاتفاق بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- تعزيز كفاية رأس المال: اتفقت الدراسة الحالية مع دراسات مثل: Müller and Becker (2022) وعبد الله ويوسف (2023) وعثمان (2023)، التي أظهرت أن تطبيق IFRS9 أدى إلى تحسن كفاية رأس المال نتيجة لتكوين مخصصات احترازية أكبر، حيث أكدت الدراسة الحالية أن نموذج ECL عزز من كفاية رأس المال بشكل معنوي.
- التأثير السلبي على العائد على حقوق الملكية (ROE): اتفقت الدراسة الحالية مع: Lee and Tan (2021) و(2021) Ahmed & Kassem، اللتين أشارتا إلى تراجع ربحية البنوك بعد IFRS9 بسبب زيادة المخصصات، حيث أن نتائج الدراسة الحالية أوضحت انخفاضًا معنويًا في ROE بعد تطبيق النموذج.
- عدم وجود تأثير معنوي على العائد على الأصول (ROA): اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج منصور (2021) وعبد الهادي (2022) التي أشارت إلى ثبات ROA رغم تطبيق النموذج، مما يعكس قدرة البنوك على الحفاظ على الكفاءة التشغيلية.

2/7/5 أوجه الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- أثر تطبيق النموذج على مخاطر الأصول: توصلت الدراسة الحالية إلى عدم وجود أثر معنوي لتطبيق IFRS9 على مخاطر الأصول، بينما أظهرت دراسات مثل: عبد الهادي (2022) و Ricapito (2024) وجود تحسن في جودة الأصول وانخفاض في المخاطر الائتمانية بعد التطبيق. وهذا الاختلاف قد يُفسَّر بأن محافظ البنوك المصرية ظلت محافظة في هيكلها ولم تشهد تغيرًا كبيرًا في السياسات الائتمانية رغم التغيير في النموذج المحاسبي.
- تأثير نموذج ECL على الاستقرار المالي العام: لم تتناول الدراسة الحالية بشكل مباشر أثر IFRS9 على الاستقرار المالي العام أو مؤشرات الاستدامة المالية، في حين أن دراسات مثل Zoltan (2016) والفاضلي وواعد (2023) قد ناقشت هذا البعد.

3/7/5 الإضافة العلمية المتوقعة من الدراسة الحالية

- التمييز بين البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة: تقدم الدراسة الحالية تحليلًا جديدًا من خلال مقارنة مؤشرات الأداء وفقًا لمتغير القيد في البورصة المصرية، وهو ما لم تتناوله معظم الدراسات

السابقة بشكل مفصل. وهذا التحليل يكشف كيف تؤثر الرقابة المزدوجة ومتطلبات الإفصاح على مؤشرات الربحية والمخاطر.

- التمييز حسب نوع الملكية (حكومية مقابل خاصة): الدراسة أبرزت اختلاف تأثير النموذج بين البنوك الحكومية والخاصة، وهو جانب محدود التناول في الأدبيات السابقة. وأظهرت أن البنوك الخاصة استفادت أكثر من النموذج من حيث كفاية رأس المال والربحية، بينما كانت البنوك الحكومية أكثر تحفظًا تجاه المخاطر.
- استخدام تحليل انحدار البيانات الجدولية (Panel Regression): استخدمت الدراسة نموذجًا إحصائيًا متقدمًا (Panel Data Regression) مما يعطي وزنًا علميًا إضافيًا ويقلل من احتمالية التحيز في النتائج. وهذه المنهجية تضيف قيمة منهجية مقارنة بالدراسات الوصفية أو القائمة على التحليل المقارن فقط.

8/5 توصيات الدراسة

- الاستمرار في تطوير استراتيجيات رأس المال بما يتماشى مع متطلبات ECL ومقررات بازل، لضمان الحفاظ على مستويات قوية من كفاية رأس المال دون التأثير على ربحية البنك.
- ضرورة إيجاد توازن بين متطلبات التحفظ في تكوين المخصصات بموجب IFRS9 وبين الحفاظ على مستويات مقبولة من الربحية، خاصة العائد على حقوق الملكية.
- التركيز على جودة الأصول من خلال تقوية السياسات الائتمانية، وتحسين أدوات التقييم والتحليل الائتماني لتقليل المخاطر ومن ثم تقليل الحاجة إلى مخصصات كبيرة.
- تعزيز كفاءة استخدام الأصول وزيادة العائد منها، لمواجهة الأثر السلبي لتطبيق نموذج ECL على الربحية الكلية.

5 /9 الدراسات المستقبليه المقترحه:

في ضؤ نتائج أختبارات الفروض والتوصيات تقترح الباحثه اهم الدراسات التاليه:

1. دراسة مقارنة بين فعالية النموذج المحاسبي التقليدي للخسائر المحققة ونموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك,تهدف إلى تقييم مدى دقة وكفاءة كل من النموذجين في عكس واقع الخسائر، وتأثيرهما على مبدأ الحيطة والتحفظ في المحاسبة.
2. تحليل العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 9 ودرجة الشفافية والإفصاح المالي في التقارير السنوية للبنوك المدرجة,تركز على مدى التزام البنوك بالإفصاح عن مكونات الخسائر الائتمانية والنماذج المستخدمة والتوقعات الاقتصادية المستقبلية.

3. قياس أثر تطبيق نموذج ECL على جودة المخصصات المحاسبية ومدى توافقها مع المعالجة الضريبية في ظل غموض الإطار القانوني,تستهدف معالجة الفجوة بين النظام المحاسبي والنظام الضريبي والآثار المترتبة على العدالة الضريبية والعبء المالي على البنوك.
4. دراسة العلاقة بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية وتحقيق الكفاءة في نمذجة الخسائر الائتمانية وفق.IFRS 9 تبحث في الجوانب التقنية والبنية التحتية للمعلومات ومدى ملاءمتها لتطبيق النماذج المتقدمة في البنوك العربية.
5. أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على قرارات التسعير الائتماني في البنوك التجارية.

تتناول كيف يؤثر التحول نحو التقدير الاستباقي للخسائر في تعديل سياسات تسعير القروض ومخصصات المخاطر.

6. تحليل مدى استعداد البنوك الإسلامية لتطبيق نموذج ECL في ظل اختلاف المعالجات المحاسبية والشرعية.وتسلط الضوء على التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية ومدى توافق النموذج مع طبيعة منتجاتها التمويلية.
7. دراسة تطبيقية لقياس العلاقة بين نموذج الخسائر المتوقعة ومؤشرات الاستقرار المالي في الأسواق الناشئة,تهدف إلى استكشاف ما إذا كان التطبيق الفعلي لمعيار IFRS 9 قد ساهم في تقليل تقلبات الأسواق ودعم الاستقرار.
8. دراسة تحليلية لمدى تأثير جودة البيانات التاريخية والاقتصادية على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية في البنوك,تسعى الدراسه لتحديد أهمية توافر بيانات دقيقة وتاريخية ومحدثة في تعزيز كفاءة النماذج وتقليل الانحرافات في التقديرات.
9. تقييم أثر تطبيق IFRS 9 على التنبؤ بالتعثر الائتماني في محافظ القروض العقارية مقارنة ببقية أنواع التمويل.تبحث الدراسه في القطاعات المختلفة داخل المحفظة الائتمانية للبنوك ومدى دقة النموذج في توقع التعثر حسب القطاع.
10. تحليل دور إدارات المخاطر في تكييف ممارساتها التشغيلية والاستراتيجية مع متطلبات النموذج المحاسبي الجديد.IFRS 9 مع التركزيز على التغيرات التنظيمية والهيكلية في وحدات المخاطر داخل البنوك كنتيجة مباشرة لتطبيق النموذج.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

1. الداودي، الحسانين، سمرة، والموازيني. (2024). قياس أثر اضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء مؤشرات السلامة المالية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط*، 5(2)، 1035.-1070.
2. الفاضلي، عبد الله. (2023). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9: دراسة متعددة. *مجلة الحوكمة والتنظيم*، 13(1)، 95.-120.
3. علي، جمال. (2020). الاتجاهات المستقبلية في بحوث المحاسبة عن استراتيجيات التحوط وانخفاض القيمة. *سلسلة دراسات محاسبية معاصرة*، 72-75.
4. عبد الحميد، &البغدادي. (2020). تحليل مدى فهم البنوك المصرية لمبادئ قياس مخاطر الائتمان وفق معيار IFRS9. *المجلة المصرية للمحاسبة*، 10(1)،35..-60
5. عبد الله، محمد. (2024). رد فعل المستثمرين تجاه نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنوك الأوروبية. *مجلة الاقتصاد الدولي*، 22(2)، 50-75.
6. عبد الله، &يوسف. (2023). تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على نسب كفاية رأس المال في البنوك التركية. *مجلة البنوك والتمويل*، 14(5)، 214-247.
7. عبد الهادي، دعاء زكريا. (2022). أثر التحول إلى معيار التقارير المالية الدولية IFRS9 على العلاقة بين الاعتراف بالخسائر ومؤشرات الاستقرار المالي في البنوك. رسالة دكتوراه غير منشورة، *جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة*.
8. عبد الهادي، محمد. (2022). تأثير تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS9) على مؤشرات الأداء المالي في البنوك: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك المالية. *مجلة البحوث المالية والمصرفية*، 5(2)، 120-136.
9. عمر، عبد الحليم. (2016). التحوط في المعاملات المالية من المنظور الشرعي والاقتصادي . *منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، الندوة العلمية: التحوط في المعاملات المالية – الضوابط والأحكام*.
10. عثمان، عبادة. (2023). أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في الملاءة المالية للبنوك: دراسة تحليلية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، *جامعة عمان العربية، كلية الأعمال، الأردن*.

11. منصور، كريم. (2021). أثر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاعتراف بخسائر القروض في البنوك المصرية. *مجلة الدراسات المالية*، 12(3)، 45.70.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Ahmed, Z., & Kassem, M. (2021). The influence of IFRS 9 on bank risk management in emerging markets. *Journal of Risk and Financial Management*, 15(2), 101–120.
2. Barclays Plc. (2018, March). *IFRS 9 transition note*.
3. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2017). *Guidance on credit risk and accounting for expected credit losses*. Bank for International Settlements.
4. Behn, M., & Couaillier, C. (2023). Same same but different: Credit risk provisioning under IFRS 9. *European Central Bank Working Paper Series*, No. 2841. European Central Bank.
5. Bruno, E., Iacoviello, G., & Lazzini, A. (2016). On the effect of IFRS 9 on credit risk management: A general assessment in the banking industry. *University of Pisa*.
6. Bruno, R., et al. (2016). Challenges in implementing Expected Credit Loss models: An empirical study. *Journal of Risk Management*, 14(3), 65–90.
7. Gea-Carrasco, C., & Patel, N. (2016). Implementing an IFRS 9 solution: Challenges faced by financial institutions. *Risk Perspectives: The Convergence of Risk, Financial and Accounting*, 7, 8–10.
8. Chen, C., Young, D., & Zhuang, Z. (2013). Externalities of mandatory IFRS adoption: Evidence from cross-border spillover effects of financial information on investment efficiency. *The Accounting Review*, 88(3), 881–894.
9. Christensen, B., Hail, L., & Leuz, C. (2013). Mandatory IFRS reporting and changes in enforcement. *Journal of Accounting*, 56, 147–177.
10. Henkel, C., & Lopez, E. (2016). Preparing for the new impairment requirements: A practitioner's view. *Risk Perspectives: The Convergence of Risk, Financial and Accounting*, 7, 11–27.
11. Crossen, C., & Wang, Y. (2016). IFRS 9 impairment regulations: Implementation challenges and potential solutions. *Risk Perspectives: The Convergence of Risk, Financial and Accounting*, 7, 28–41.
12. Enrico, S. (2024). Investor reaction to the Expected Credit Loss model under IFRS 9: Evidence from European banks. *Journal of Financial Economics*, 135(3), 450–475.
13. European Central Bank. (2024). *IFRS 9 overlays and model improvements for novel risks*. ECB Supervisory Report.
14. European Central Bank. (2004). *Fair value accounting and financial stability* (Occasional Paper Series No. 13, April).
15. European Financial Reporting Advisory Group (EFRAG). (2018, March). *Equity instruments – Impairment and recycling: Discussion paper*.
16. Financial Accounting Standards Board (FASB). (2016). *Accounting standards update—Financial instruments-credit losses (Topic 326): Measurement of credit losses on financial instruments*.
17. Financial Accounting Standards Board (FASB). (2015). *Statement of Financial Accounting Standards No. 133: Accounting for derivative instruments and hedging activities*. Stamford, CT.

18. FINECO Bank. (2018). *Report on the transition to IFRS 9 financial instruments*.
19. Gornjak, M. (2020). Accounting for financial instruments under IFRS 9: Impairment and capital requirements. *Journal of Accounting and Finance*, 20(1), 112–130.
20. International Accounting Standards Board (IASB). (2014). *IFRS 9 Financial Instruments*. IASB.
21. International Accounting Standards Board (IASB). (2018). *International Financial Reporting Standard 9: Financial Instruments*. IASB.
22. IFRS Foundation. (2022). *International Financial Reporting Standard IFRS 9: Financial Instruments (IFRS 9 BC)*.
23. IFRS Foundation. (2024). *Post-implementation review of IFRS 9—Impairment: Literature review update*. Agenda Paper 27C.
24. Craft, J., & Weaver, J. (2017). Using hedge accounting to better reflect risk mitigation strategies. *Deloitte & Touche*.
25. KPMG. (2011, November). *The basics of accounting for derivatives and hedge accounting*. FINCAD, 1–6.
26. KPMG. (2014). *First impressions: IFRS 9 financial instruments*. KPMG International.
27. Lee, H., & Tan, S. (2021). Effects of IFRS 9 on bank profitability: Evidence from Asia. *Asian Journal of Accounting*, 48(3), 123–140.
28. Huian, M. C. (2013). Stakeholders' participation in the development of the new accounting rules regarding the impairment of financial assets. *Business Management Dynamics*, 2(9), 23–35.
29. McCarroll, J., & Khatri, G. R. (2014). Aligning hedge accounting with risk management. *Financial Reporting - Accountancy Ireland*, 46(2), 36–38.
30. Mojca, G. (2020). Accounting for financial instruments under IFRS 9: Challenges and impacts. *Accounting Horizons*, 34(2), 123–140.
31. Morshed, A. (2024). Impact of IFRS 9 adoption on financial performance and credit risk management: Evidence from Jordanian banks. *Banks and Bank Systems*, 19(4), 89–115.
32. Müller, R., & Becker, T. (2022). Credit risk management under IFRS 9: The impact on banks' capital adequacy. *European Financial Review*, 28(1), 89–110.
33. Velinova, N. (2015). Hedge accounting according to the International Financial Reporting Standard 9. *Economic Alternatives*, 4, 1–15.
34. Porretta, P., Letizia, A., & Santoboni, F. (2020). Credit risk management in banks: Impacts of IFRS 9 and Basel 3. *Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions*, 10(2), 29–44.
35. Ricapito, F. (2024). Effect of Expected Credit Loss model on financial performance: Evidence from European banks. *SSRN Electronic Journal*.
36. Schumacher, M., & Wilkens, M. (2018). Incorporating forward-looking information in credit loss models under IFRS 9. *Journal of Financial Reporting*, 6(1), 31–48.
37. Schumacher, S., & Wilkens, M. (2018). Earnings volatility and capital management under IFRS 9. *Journal of Financial Reporting*, 33(2), 70–88.
38. Smith, J., & Johnson, L. (2020). The impact of IFRS 9 on credit loss provisioning: A comparative study. *Journal of Financial Regulation*, 35(4), 224–245.
39. Ponomareva, S. V., & Melnikova, A. S. (2016). A transformation strategy for financial instruments. *Technology*, 9(46), 1–14.

40. Zoltan, K. (2016). The interaction of the IFRS 9 expected loss approach with supervisory rules and implications for financial stability. *Journal of Banking Regulation*, 17(2), 100–120.